الفصل الثاني

مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال

مثلما ان تحقيق الديمقراطية في اطارها العام والشامل يستدعي توفر عدد من المبادئ والوسائل، فان تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال يستدعي كذلك توفر عدد من المبادئ والوسائل.. وهذه المبادئ والوسائل وان كانت تنطوي على تباين واضح في اهميتها ودرجة تأثيرها من مجتمع الى آخر تبعاً لعوامل عديدة منها: طبيعة ظروف كل مجتمع، ودرجة التطور التي استطاع ان يرتقي إليه في شتى الميادين ومنها ميدان الاعلام والاتصال، فضلاً عن درجة التراكم الديمقراطي فيه، الا انها في العموم تعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال في أي مجتمع ديمقراطي كان، مع الإشارة الى انه لا يوجد نمط واحد لديمقراطية الاعلام والاتصال يمكن ان يطبق في المجتمعات كافة.

ان هذه المبادئ والوسائل تعد بمثابة الأسس والركائز التي تستند عليها ديمقراطية الأعلام والاتصال، لذا فان افتقاد أياً منها سيؤدي بلا شك إلى خلل واضح في تحقيق ديمقراطية الأعلام والاتصال، وهذه المبادئ والوسائل يمكن ان تتحول ايضا وفي الوقت ذاته الى عقبات تعيق تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال وذلك في حالات إساءة استخدامها او توجيهها وفقاً لمشيئة وأهواء المصالح الخاصة او المهيمنة حكومية كانت ام غير حكومية.

وسيتم في هذا الموضع من الكتاب تناول أهم تلك المبادئ والوسائل، مع الإشارة إلى ان التناول العام لكل من هذه المبادئ والوسائل قد لا يأتي في تسلسل وفقاً للأهمية ودرجة التاثير، بقدر ما يراد به المحافظة على اتصال هذه المبادئ والوسائل كل ضمن سياقها الخاص بها.

وتتحدد أهم تلك المبادئ والوسائل بما يلي:

أولاً: السياسة الإعلامية والاتصالية الايجابية والموضوعية:

تعد السياسة الإعلامية والاتصالية السائدة في هذا المجتمع أو ذاك من أهم مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، ويمكن ايضا ان تكون في الوقت ذاته من أكبر العوائق التي تواجه تحقيقها، وذلك لارتباط السياسة الإعلامية والاتصالية بنوعية النظام السياسي الذي يسود في المجتمع وبالتالي طبيعة توجهاته إزاء الأعلام والاتصال..

ان السياسة الإعلامية والاتصالية تعني: مجموعة المبادئ والقواعد والأسس او الخطوط العريضة والتوجيهات والأساليب التي توضع لتوجيه نظم الاتصال، وهي عادة بعيدة المدى وتتناول الامور الأساسية وتشير في الوقت ذاته إلى مجموع الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات او المصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع، ولكل مجتمع سياسته الاعلامية والاتصالية، ولكنها في بعض الأحيان تكون كامنة غير ظاهرة وغير مترابطة، او ضمنية تفهم من الممارسات، وقد تكون في أحيان أخرى واضحة في التشريعات ومواثيق السلوك المهني والقواعد والاجراءات. [1]

في حين حددت اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي مفهوم السياسة الاعلامية والاتصالية بأنها (مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم، وإدارة ورقابة، وتقييم، وموائمة، نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، من أجل

(1) د. حسن عماد مكاوي، ود.محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000م، ص9.

تحقيق افضل النتائج الاجتماعية الممكنة في اطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة). [1]

ان السياسية الاعلامية والاتصالية تنبع أساساً من الايديولوجية السياسية التي يؤمن بها ويتبناها النظام السياسي، وهي تتأثر ـ وفي بعض الاحيان تؤثر ـ بالقيم والنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وغيرها الشائعة في المجتمع، مما يعني ان النظم الاعلامية والاتصالية ترتبط الى حد كبير بنوعية النظم السياسية التي تعيش في ظلها وكذلك بفلسفة الحياة العامة التي تعم هذه النظم في إطارها، فهي في جوهرها داعمة وعاكسة لفلسفة النظام السياسي وتوجهاته ولفلسفة الحياة العامة في المجتمع، وعلى هذا فان وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري تمارس عملها في الغالب ضمن الحدود الايديولوجية الوطنية، إذ أن هذه الوسائل بحكم نشأتها وممارساتها والاعراف التي تحكمها، هي مؤسسات وطنية تستجيب ـ في الغالب ـ للضغوط المحلية السياسية منها والاجتماعية وغيرها، وتأخذ بعين الاعتبار توقعات جماهيرها المحلية. [2]

ويمكن القول في ضوء ما تقدم، ان العملية الاعلامية والاتصالية لا توجد في فراغ اجتماعي، ولكنها تعمل متأثرة وأحياناً مؤثرة ـ في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ، وذلك بدرجات مختلفة حسب طبيعة هذه النظم والعلاقات التي تؤلف بينها، وهنا لابد من الاشارة الى ان النظام السياسي أكثر قدرة على التأثير في النظم الأخرى سواء كانت نظم اتصال، أو اقتصاد، او نظماً ثقافية، او اجتماعية، او تربوية...الخ، وذلك بحكم ما يمتلكه النظام السياسي في سلطة الاكراه الشرعي. وتتفاوت هذه السمة، أي تضيق وتتسع، تبعاً لنوعية النظام السياسي ودرجة تطور المجتمعات وتقدمها ومدى ديمقراطيتها، لذا فأن هذه السمة تبدو أكثر وضوحاً في

---

(1) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي، تونس، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، 1985م، ص78.

(2) د. عثمان بن محمد الأخضر العربي، النظريات الإعلامية المعيارية، حوليات كلية الآداب، الكويت، جامعة الكويت، الحولية السادسة عشر، 1995م، 1996م، ص25-26.

الدول النامية غير الديمقراطية، اذ ان للنظام السياسي درجة كبيرة من الاستقلالية في التعامل مع النظم الأخرى، كما ان له الياته ـ ميكانزماته ـ الخاصة التي تؤهله لأن يؤثر أكثر مما يتأثر بغيره من النظم، ويجب التأكيد هنا.. إلى انه وبقدر حاجة النظام السياسي لأن يعيش منفتحاً على النظم المحيطة به داخلياً وخارجياً تتحدد أهمية النظام الاتصالي، بمعنى كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي، زادت درجة حاجته واعتماده على نظام الاتصال، مما يعني توفر سبل تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، وفي المقابل فأن النظم غير الديمقراطية تكون أقل اعتماداً على نظام الاتصال، ولاسيما على المستوى الداخلي وهذا يعني ان فرص تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال تكاد تكون ضئيلة او معدومة. (1)

وبهذا المنطق (تكون العلاقة بين النظام الاتصالي ودرجة التحول الديمقراطي علاقة اساسية وجوهرية، وتفصيل ذلك أنه إذا كان النظام السياسي يقوم على مجرد القوة. فأن رغبات من يمتلكون القوة لابد من ان تنتقل إلى من يستجيبون لها، وإذا كان النظام السياسي يقوم على المشاركة، فأن ذلك يعني ان النظام سيوجد القنوات التي تسمح وتخلق الامكانية الفاعلة لمشاركة الرأي العام في صنع القرارات)(2)، ولاسيما من خلال وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية، وهو ما يشكل تعبيراً واضحاً عن أحد أهم أهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال، وعلى هذا، فكلما زادت ديمقراطية النظام السياسي، كلما زادت فرص تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال.

ويبقى من الضروري الاشارة هنا، إلى ان هناك ارتباط وثيق بين السياسة الإعلامية والاتصالية في هذا البلد أو ذاك، وبين النظرية او الفلسفة الاعلامية والاتصالية التي يتبناها النظام السياسي انطلاقاً من الايديولوجية السياسية والفكرية التي تتبناها أو يؤمن بها، إذ ان كثيراً من منطلقات وتوجهات السياسة الاعلامية

(1) د.بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مصدر سابق، ص18-19.

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص310.

والاتصالية تستمد من النظرية او الفلسفة الاعلامية والاتصالية السائدة في المجتمع، ويسود في العالم اليوم نظريات عدة أو فلسفات اعلامية واتصالية.

ويرى الباحث ان مقتضيات الدراسة تستلزم منه استعراض تلك النظريات والفلسفات الاعلامية والاتصالية السائدة او المتعارف عليها في العالم وذلك لتبيان مدى تأثيرها في تحقيق او عدم تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال.. وتتحدد تلك النظريات او الفلسفات بما يلي:

1- نظرية السلطة او النظرية السلطوية: "Authoritarian"

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات، فهي قديمة قدم الاعلام الحديث ذاته، وترتبط هذه النظرية بنظم الحكم الاستبدادية التي لا تؤمن بالديمقراطية وبالحريات العامة، اذ تحل الدولة في هذه النظم محل الفرد وتسيطر على وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية لتدعم هذه الوسائل الحكومة في السلطة حتى تصل الدولة الى أهدافها. [1] لذا يقتصر دور وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية في الدول التي تعتمد هذه النظرية على مجرد كونها ناقلاً للمعلومات من السلطة الى الشعب. ويتلخص عملها باعلام الشعب واطلاعه على السياسات والقرارات المختلفة وتأييدها دون اتاحة الفرصة لمناقشتها او ابداء الرأي فيها، او اسماع صوت الشعب للقابضين على السلطة، وعلى الرغم من قدم تطبيق هذه النظرية الا انها ما تزال القاعدة او الأساس للعديد من أنظمة الاعلام في العالم، اذ ما تزال تطبق في بلدان عديدة في عصرنا الراهن، خاصة في دول العالم النامي، علماً إن قلة من تلك البلدان تعترف بأن إعلامها خاضع لقوانين هذه النظرية.[2]

وبالاستناد الى ما تقدم يمكن القول ان امكانية تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال في ظل شيوع هذه النظرية في هذا المجتمع او ذاك تبدو مستحيلة، اذ ان توجهات هذه النظرية او الفلسفة تعد من أكبر المعوقات أمام تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال.

---

(1) رالف لونيشتاين وجون ميل، الاعلام وسيلة ورسالة، رؤى جديدة في الاتصال، ترجمة: مساعد خضر العرباي، الرياض، دار المريخ، 1989م، ص236.

(2) أ.د. عصام سليمان الموسى، مصدر سابق، ص79.

2-نظرية الحرية أو النظرية الليبرالية: "Libertarian"

تمثل هذه النظرية خلاصة لمنهجية الفكر السياسي الرأسمالي الغربي في مجال الاعلام والاتصال، وتقوم في مضمونها على عنصر ارتكاز أولي هو الحرية التي بدونها يتعذر الوصول الى الحقيقة وهي إحدى مهام الاعلام والاتصال الرئيسة، اذ ان الوصول إلى الحقيقة يتطلب توفير الحرية التامة للحصول على المعلومات وتداولها دونما قيود او ضوابط تذكر.[1]

وعلى العموم فيمكن تحديد العناصر الرئيسة لنظرية الحرية بما يلي:

أ- إن النشر او الاذاعة يجب أن يكون حراً من أية رقابة مسبقة.

ب- إن مجال النشر والتوزيع، أو مجال الملكية لوسائل الاعلام والاتصال يجب ان يكون مفتوحاً لأي شخص او جماعة بدون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة.

ج- إن النقد الموجه إلى أية حكومة أو سلطة أو حزب سياسي أو مسؤول رسمي يجب الا يكون محلاً للعقاب حتى بعد النشر او الاذاعة.

د- الا يكون هناك أي نوع من الاكراه او الالتزام بالنسبة للاعلامي.

ه- عدم وجود أي نوع من القيود على جمع المعلومات للنشر او الاذاعة بالوسائل القانوطنية.

و- الا يكون هناك أي قيد على تلقي او إرسال المعلومات عبر الحدود القومية.

ز- يجب ان يتمتع الاعلاميون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الاعلامية والاتصالية.[2]

ومن المهم الاشارة هنا، إلى أن التوجهات الاعلامية والاتصالية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، قد ابتعدت بشكل كبير ومنذ حلول النصف الثاني من القرن العشرين، عن تلك الافكار الليبرالية فتناقصت على اثر ذلك تعددية

(1) د.محمد مصالحة، مصدر سابق، ص54.

(2) د.محمود علم الدين، الفن الصحفي، القاهرة، مؤسسة اخبار اليوم، مطبوعات قطاع الثقافة، 2004م، ص79-80.

وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما الصحف، وقل تنوعها، وقلت بالتالي قدرتها على القيام بوظائفها في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وإدارة المناقشة الحرة في المجتمع ونقلها للجماهير، وقد لعب تزايد الاتجاه نحو الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية دوراً من تعريض هذه النظرية للنقد من قبل اتجاهات سياسية عديدة. (1)

وتتحدد أبرز تلك الانتقادات في ان وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية:

أ- قد أديرت من قبل طبقة اجتماعية ـ اقتصادية توصف عموماً بانها طبقة الاعمال التي جعلت السبيل الى وسائل الاعلام والاتصال صعباً أمام القادمين الجدد للمهنة، وبالتالي عرضت سوق الافكار الحرة والمفتوحة للخطر.

ب- قد ملكت سلطة عظيمة لأهدافها الخاصة، ونشر او اذاع مالكوها آراءهم الخاصة وسيما في مسائل السياسة والاقتصاد على حساب وجهات النظر المتعارضة.

ج- قد اصبحت تابعة للمصالح الكبرى، وفي أوقات ما، سمحت للمعلنين بتوجيه موادها الاعلامية والاتصالية.

د- قد قاومت التغيير الاجتماعي، وقد خصصت اهتماماً أكبر للمواضيع السطحية والحسية من أهمية تغطية أحداثها الجارية.

ه- قد غزت الحرية الشخصية، وعرضت الاخلاق العامة للخطر. (2)

ان نظرية الحرية قد ظهرت وترعرعت في البيئة الديمقراطية الغربية لذا فهي في جوهرها تعد انعكاساً لفلسفة الحياة العامة في تلك البيئة وتبدو التوجهات النظرية لهذه النظرية ملائمة جداً لتحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، بيد ان واقع التطبيقات العملية والممارسات الفعلية المستمدة من مبادئ وتوجهات تلك النظرية قد أفرز العديد من السلبيات التي تعد من العوائق الأساسية التي تواجه تحقيق

(1) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الاعلامية، مصدر سابق، ص34.

(2) روبرت شمول، مسؤوليات الصحافة، ترجمة: الفرد عصفور، تدقيق وتحرير: د. رائد السمرة، عمان، مركز الكتب الاردني، 1990م، ص50.

ديمقراطية الاعلام والاتصال ومنها: تنامي ظاهرة الاحتكار في ميدان الاعلام والاتصال أي سيطرة المصالح الخاصة او التجارية على اجهزة ووسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية وتسخيرها لخدمة مصالحها الخاصة، وإساءة حرية الاعلام والاتصال، وانحيازية المضمون الاعلامي والاتصالي ولاسيما فيما يتعلق بتغطية الاحداث والمشكلات الدولية... الخ.

3- نظرية المسؤولية الاجتماعية: "Social Responsibility"

لقد كانت إساءة استخدام حرية الاعلام والاتصال، هي الدافع وراء ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تركز على ممارسة الاعلام والاتصال بحرية فائقة على حساب المسؤولية، وذلك بعد ان استغلت الحرية المطلقة في الإثارة والخوض في اخبار الجنس والجريمة، وانتهاك الحرمات والخصوصيات...الخ، ويرى اصحاب هذه النظرية ان الحرية السلبية في النظرية الليبرالية غير مرغوبة في المجتمع الحديث، وان الحرية لابد ان ترتبط بالمسؤولية، فالحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت نفسه، وهذا يعني ان ممارسة الاعلام والاتصال يمكن ان تتم بحرية على ان يقترن هذا بمراعاة المسؤولية. [1]

ويلخص المفكر الاعلامي السويدي دينيس ماكويل، المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الجوانب التالية.

أ- ان وسائل الاعلام والاتصال يجب ان تقبل وان تنفذ التزامات معينة للمجتمع.

ب- لتنفيذ هذه الالتزامات يجب ان تنظم وسائل الاعلام والاتصال نفسها بشكل ذاتي.

ج- ان هذه الالتزامات يمكن تنفيذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

---

(1) د. عبد الوهاب كحيل، الرأي العام والسياسات الإعلامية، القاهرة، مكتبة المدينة، ط2، 1987م، ص115.

د- ان وسائل الاعلام والاتصال يجب ان تتجنب تقديم ما يمكن ان يؤدي الى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية او توجيه اية إهانات إلى الأقليات.

ه- ان وسائل الاعلام والاتصال يجب ان تكون متعددة وتعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.

و- ان للمجتمع حقاً على وسائل الاعلام والاتصال في ان تلتزم بمعايير رفيعة في ادائها لوظائفها.

ز- ان التدخل العام يمكن ان يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة. (1)

ويرى أحد الباحثين ان مجمل الافكار التي عرضتها هذه النظرية لم تتم لها فرصة التنفيذ بشكل كامل، فقد نظر الاعلاميون الغربيون ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية الى هذه الافكار على انها تمثل اتجاهاً نحو الاشتراكية وخطراً على حرية الاعلام والاتصال، وعارضت هذه الافكار بشدة مجموعات ملاك وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما ملاك الصحف. (2)

ومع ذلك فان نظرية المسؤولية الاجتماعية وان تعثرت في بعض الوجوه عن بلوغ توقعات منظريها. الا انها مازالت حية. وحققت بعض النتائج الايجابية في بعض دول اوربا التي قامت بالعديد من الإجراءات التي تهدف الى الحد من الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما الصحف. (3)

ويمكن القول ان مبادئ وتوجهات نظرية المسؤولية الاجتماعية توفر الى حد كبير ضمانات تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، لكن العبرة تبقى بمدى امكانية وقدرة المؤسسات الإعلامية والاتصالية على الالتزام بتلك المبادئ والتوجهات في

(1) د. سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة في النظم الرأسمالية، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، مكتبة الوفاء، 1995م، ص19.

(2) د. محمود علم الدين، الفن الصحفي، مصدر سابق، ص82-83.

(3) د.سليمان صالح، مصدر سابق، ص19-20.

ممارساتها العملية وعلى مدى قدرتها في التحرر من ضغوط القوى المهيمنة في المجتمع سياسية كانت ام اقتصادية أم اجتماعية...الخ.

4-النظرية الشيوعية أو الاشتراكية "Communist":

ظهرت هذه النظرية وطبقت في الاتحاد السوفيتي السابق، ثم لم تلبث مبادئها ان انتشرت في الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي - قبل تفككه وانهياره - وتعتنق المبادئ الشيوعية والاشتراكية وتعمل على تطبيقها ولاسيما دول اوربا الشرقية قبل سقوط نظمها الشيوعية، وتعد هذه النظرية امتداداً لنظرية السلطة، وقد انبثقت عن افكار هيجل وماركس ولينين وغيرهم من المنظرين الشيوعيين، ووفقاً لهذه النظرية. فان الدولة تمتلك وسائل الأعلام والاتصال بعدّها أدوات تستخدم في نشر العقيدة الشيوعية ومبادئ الحزب بين جماهير الشعب، لذلك تخضع وسائل الاعلام والاتصال للدولة وتعمل بموجب تعليماتها وتتولى الدعوة للحزب والدولة بهدف تعليم افراد الشعب وتثقيفهم بتلك المبادئ وحشدهم خلف قيادة الحزب والدولة. (1)

وعلى هذا فان وسائل الاعلام والاتصال موجهة توجيهاً كاملاً من حيث مضمونها بهدف دعم النظام وضمان تكوين رأي عام مؤيد للنظرية الماركسية اللينينية في المجالات كافة، وبالتالي فان الاعلاميين ملتزمون ومقيدون بالايديولوجية الماركسية وخطها السياسي والاعلامي ولا يمكنهم الخروج عنه. (2)

وما تزال هذه النظرية مطبقة في بعض البلدان التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالايديولوجية الاشتراكية او التي ما تزال تعتنق وتطبق المبادئ الشيوعية، وتبدو هذه النظرية سواء في توجهاتها ومنطلقاتها النظرية او ممارساتها الفعلية أبعد ما تكون وكما هو الحال مع نظرية السلطة، عن توفير ضمانات تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال.

5-نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة:

---

(1) أ.د. عصام سليمان الموسى، مصدر سابق، ص84.

(2) د.هاني الرضا. د. رامز محمد عمار، مصدر سابق، ص148-150.

تمثل هذه النظرية. في الأساس مشروع الدستور الدولي للصحافة الذي أعدّه0 الدكتور مختار التهامي نهاية الخمسينات من القرن المنصرم، ويتكون من أربعة اقسام هي:

أ- تصريح صحفي عالمي الى شعوب العالم يدعو جميع هذه الشعوب الى اتخاذ مواقف إيجابية مشتركة معينة لتأكيد السلام والرفاهية العالمية، وهذا التصريح يستمد وجوده من دراسة الحقائق السياسية والاقتصادية والنفسية الدولية المعاصرة.

ب- عهد شرف دولي يرتبط به الصحفيون انفسهم ويستقي مواده من مدى التصريح سالف الذكر ومن هدى البحث الذي قدمه.

ج- مشروع اتفاقية دولية ترتبط بها حكومات العالم لتأمين حرية الصحافة.

د- طائفة من التوصيات مقدمة الى الأمم المتحدة وفروعها. [1]

ويرى الباحث ان هذا المشروع الذي تروج له بعض الادبيات الإعلامية العربية على انه نظرية اعلامية تضاف الى النظريات الاعلامية الأخرى المتعارف عليه، هو في حقيقته ومع قيمته المثالية العالية، لا يعدو ان يكون محض توصيات ومبادئ عامة ينبغي لها ان تتوفر وتسود في أية ممارسة أو مؤسسة إعلامية واتصالية وفي المجتمعات كافة.

6-نظرية صحافة التنمية أو النظرية التنموية:

وهذه ليست نظرية بالمعنى المفهوم، وانما لها ابعاد النظرية ولها ايضاً بعض مقوماتها اذ هي ما تزال مجموعة من الآراء والتوصيات الملائمة لكافة وسائل الاعلام والاتصال ووظائفها في الدول النامية، ومن هذه التوصيات ما يتعلق بوجوب تركيز وسائل الاعلام والاتصال على تشكيل اتجاهات الشعب وتنمية هويته الوطنية، ومساعدة المواطنين على إدراك ان الدولة الجديدة قد قامت بالفعل، وتشجيع المواطنين على الثقة بالمؤسسات والسياسات الحكومية مما يضفي الشرعية على السلطة السياسية ويقوي مركزها، والعمل على تحقيق الاستقرار والوحدة

(1) د. مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، بحث في نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة، القاهرة، دار المعارف، بلا تاريخ، ص308-335.

الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية والاسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي وإحباط أصوات التشرذم والتفرقة والتخفيف من حدة التناقضات في القيم والاتجاهات بين الجماعات المختلفة، فضلاً عن الترويج للسياسات التي تقررها الحكومة، والتركيز على أخبار أحدث التطورات في مجالات التنمية والعمل على إبراز الايجابيات وتجاهل السلبيات وتقليل حجم النقد الى حده الأدنى. [1]

لقد ظهرت هذه النظرية أساساً لمحاولة الوفاء بمتطلبات التنمية في البلدان النامية، ولمحاولة الاستفادة من إمكانات الأعلام والاتصال في عملية التنمية في تلك البلدان، وهي جلها اما حديثة العهد بالديمقراطية او انها تسير في خطى بطيئة على طريق التحول الديمقراطي، او انها ما تزال تخضع لنظم حكم اوتوقراطية او استبدادية، وبالتالي فان الديمقراطية لم تترسخ بعد في جل او معظم تلك البلدان لتصبح قيمة اجتماعية، لذا فان فرص تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال في أي من تلك البلدان في ظل اعتماد نظامها الاعلامي والاتصالي أساساً على مبادئ وتوجهات ما يطلق عليه "النظرية التنموية" تبدو كذلك ضئيلة او معدومة. ومن هنا يمكن القول ان توفير ضمانات تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال في البلدان المشار إليها يستدعي من المعنيين العمل على تطوير وتعديل مبادئ تلك "النظرية" لتواكب المستجدات المعاصرة، وعلى ان يسير ذلك بموازاة انتشار وشيوع قيم الديمقراطية في تلك البلدان.

7-نظرية المشاركة الديمقراطية "Participant Democratic"

تعد هذه "النظرية" أحدث إضافة لنظريات الاعلام والاتصال واضعفها تحديداً إذ هي تفتقر حتى الآن الى وجود حقيقي في الممارسات المختلفة للمؤسسات الإعلامية والاتصالية، فضلاً عن ان بعض سياساتها تتضمنها نظريات الاعلام والاتصال الأخرى، لهذا فان وجودها بشكل مستقل عن النظريات الأخرى مازال محل خلاف وشك ويمكن القول انها تمثل نزعة او تياراً حديثاً أكثر من كونها نظرية اعلامية ناضجة ومنتشرة، الا ان هذا لا يحول دون الحديث عنها بشكل

(1) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، مصدر سابق، ص41-42.

مستقل نظراً لما تمثله من تحديات للنظريات الأخرى، لقد برزت هذه النزعة من واقع الخبرة العملية كاتجاه ايجابي نحو ضرورة وجود اشكال جديدة من تنظيم وسائل الاعلام والاتصال كما نشأت كذلك كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الاعلام والاتصال المملوكة ملكية خاصة، ومضادة لمركزية وبيروقراطية وسائل الاعلام والاتصال العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية. (1)

ان النزعة التي تمثلها هذه "النظرية" تنطوي على آراء معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل كما ترى هذه النزعة في ان يوفر فرصاً حقيقية للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها وترى هذه النزعة، ان للمواطن الفرد ولجماعات الاقليات حق الوصول الى وسائل الاعلام والاتصال واستخدامها ولهم كذلك الحق في ان تخدمهم وسائل الاعلام والاتصال طبقاً للاحتياجات التي يحددونها هم، وأن تنظيم وسائل الاعلام والاتصال ومحتواها لا ينبغي ان يكون خاضعاً لسيطرة بيروقراطية حكومية او سياسية مركزية، وان وسائل الأعلام والاتصال ينبغي ان توجد أصلاً لخدمة جمهورها وليس من أجل المنظمات او المؤسسات التي تصدر او تملك هذه الوسائل او المهنيين العاملين بها، وترى كذلك إن الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية ينبغي ان يكون لها وسائلها الإعلامية والاتصالية، وان وسائل الاعلام والاتصال صغيرة الحجم والتي تتسم بالتفاعل والمشاركة افضل من وسائل الاعلام والاتصال المهنية الضخمة التي ينساب محتواها في اتجاه واحد، وان الاتصال اهم من ان يترك للمهنيين. (2)

ان الفكرة الأساسية في هذه النزعة تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال لجمهور متلق نشط في مجتمع سياسي، وهي تهتم بالمعلومات الملائمة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق

(1) د. محمود علم الدين، الفن الصحفي، مصدر سابق، ص86.

(2) د. حمدي حسن، الوظيفة الاخبارية لوسائل الاعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991م، ص107-159.

صغير في مجتمعه، وهي تحفز التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل، والاتصال الافقي الذي يشمل مستويات المجتمع كلها، وهي ترفض اتجاه التوحد او المركزية او الحياد او السيطرة الحكومية على وسائل الاعلام والاتصال. [1]

ويتوقع البعض ان التطورات التكنولوجية سوف تفتح آفاقاً أرحب امام هذه النزعة من خلال إتاحة اجهزة الاتصال باسعار منخفضة والوصول الى مزيد من قنوات ووسائط الاتصال الالكترونية، لكن يتوقع بالمقابل ان يظل تأثير هذه القنوات الجديدة على اوضاع وسائل الاعلام والاتصال القائمة الآن هامشياً خلال المستقبل المنظور. [2]

ويمكن القول ان بعض المبادئ العامة والتوجهات النظرية لهذه النزعة تتفق مع أسس ومتطلبات تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، في حين ان البعض الآخر من هذه المبادئ والتوجهات ينطوي على سلبيات قد تترتب عليها مخاطر منظورة او غير منظورة، ولاسيما منها تلك المبادئ التي تتعلق بالتحفيز او الحض على المحلية ورفض اتجاه التوحد والتشجيع على قيام وسائل اعلام واتصال صغيرة الحجم... اذ ان ذلك يمكن ان يؤدي من جانب الى التشرذم المحلي، ومن جانب آخر الى افتقاد وسائل الاعلام والاتصال لسمة الجماهيرية التي تعد من إحدى أهم سماتها، ذلك ان وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية تتوجه ـ أو ينبغي لها ان تتوجه ـ إلى جمهور عريض ومتنوع في مناطق جغرافية مختلفة.

وعلى العموم يمكن القول بالاستناد الى ما تقدم، ان نظريات: المشاركة الديمقراطية، والحرية، والمسؤولية الاجتماعية، تنفرد عن النظريات الاعلامية والاتصالية الأخرى السائدة في ان نسبة كبيرة من مبادئهما وتوجهاتهما النظرية توفر إلى حد ما ضمانات تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، إلا انه يجب هنا تأكيد ان تحقيق الحد الأدنى ـ المقبول ـ من ديمقراطية الاعلام والاتصال في ظل

(1) د. محمود علم الدين، الفن الصحفي، مصدر سابق، ص86-87.

(2) د. حمدي حسن، مصدر سابق، ص158-159.

اعتماد أي من تلك النظريات(*) الثلاث، يستدعي من الجهات المعنية العمل على تطوير وتعديل بعض مبادئ وتوجهات هذه النظرية المعتمدة بما يتواءم مع خصوصية المجتمع وواقعه وطبيعة ظروفه في المجالات كافة، وبما يؤدي من جانب الى تحقيق الأهداف المطلوبة، ومن جانب آخر الى معالجة أوجه الخلل والقصور التي افرزتها التطبيقات العملية والممارسات الفعلية المستمدة من مبادئها ومحاولة الحد من تلك السلبيات التي ترتب ـ ويترتب ـ عليها الكثير من الآثار السيئة.

ويمكن القول في ضوء مجمل ما سبق، ان نوع الايديولوجية التي يتبناها أو يؤمن بها النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك، هي التي تحدد فعلياً نوع النظرية الإعلامية والاتصالية التي تسود والتي يقوم عليها النظام الاعلامي والاتصالي، ان النظرية الإعلامية والاتصالية المعتمدة تعد في الغالب، المصدر الأساس الذي تنبع منه التشريعات والقوانين واللوائح والاعراف المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظم آلية عمل الاعلام والاتصال في البلد، وترسم او تحدد له مساراته.

ويمكن هنا تأكيد، على ان مدى ديمقراطية أي مجتمع او نظام سياسي هي التي تحدد عملياً المنهج الاعلامي والاتصالي الديمقراطي الذي تتحدد من خلاله السياسات الإعلامية والاتصالية الوطنية الواضحة والموضوعية، وبتحقيق هذه السياسات (تنتعش الديمقراطية وتزداد المشاركة السياسية ويتحول الرأي العام من مجرد راية تحركها الرياح من حيث هبت الى ضمير حي مدرك للشؤون العامة حتى في أدق تفاصيلها وجزئياتها، مستفيداً من التجارب العملية اليومية ومن

(*) هناك من يرى ان هناك نظريات اعلامية واتصالية أخرى تضاف إلى مجموعة النظريات التي تم التطرق اليها فيما سبق، ومنها النظرية الإعلامية طور التكوين والتي يعمل بها الآن في دول اوربا الشرقية والوسطى والدول الاشتراكية سابقاً، والنظرية المختلطة التي يعمل بها في بعض البلدان النامية ومنها بعض الدول العربية، فضلا عن النظرية الإعلامية الرأسمالية التي بدأت تتكون منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ينظر: د.تيسير مشارقة، مصدر سابق، ص72.

المعارف النظرية التي تحملها اليه وسائل الإعلام، قادراً على التفكير وعلى استخلاص افضل المواقف والأحكام). [1]

ثانياً: توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال:

تعد حرية الإعلام والاتصال وتوفير الضمانات الأساسية لها من المبادئ والوسائل المهمة لتحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، ويعني مفهوم حرية الإعلام والاتصال: الحق في جمع المعلومات او الآراء ونشرها وتقديمها أو تداولها دون رقابة حكومية أو خوف من العقاب، وهي تنطبق على كل أنواع المواد المطبوعة والمذاعة، بما فيها الكتب والصحف، والمجلات، والمنشورات، والافلام، والبرامج والمواد الاذاعية والتلفزيونية. [2] بما يعني حق الفرد وحق الشعب غير المقيد، بتياراته، وجماعاته، وفئاته، وطبقاته المختلفة في الحصول على الحقائق والمعلومات ونشرها وتداولها، والتعبير عن الآراء والتعليق على الحوادث دون ان يكون خاضعاً لأية رقابة حكومية أو لأي ضغط مباشر او غير مباشر من قبل الهيئات او الاشخاص الممولين على ان يكون ذلك في حدود القانون. [3]

وبالاستناد الى ما تقدم، فان حرية الإعلام والاتصال لم تعد محصورة في المعنى السياسي كما كانت من قبل، ولكنها تعدت ذلك الى المعنى الاقتصادي وأصبحت تهدف الى التحرر من الخضوع لرأس المال، وتلك من أخطر مشكلات وسائل الاعلام والاتصال الحديثة، اذ تتفرع منها مشكلات أخرى مازالت محل بحث الباحثين ونظر المهتمين بصالح الجماهير، بمعنى آخر فأن حرية الاعلام والاتصال هي الأم الحقيقية في الواقع لجميع المشكلات التي تتعرض لها وسائل

(1) د. هاني الرضا، ود. رامز محمد عمار، مصدر سابق، ص10.

(2) يوخن رافلبرغ، مصدر سابق، ص152.

(3) عبد الله إسماعيل البستاني، حرية الصحافة، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النيل، 1950م، ص15، نقلاً عن: د. عبد اللطيف حمزة، مصدر سابق، ص45.

الاعلام والاتصال الحديثة، منها ولدت وبسببها وجدت، وحولها تتركز جهود المفكرين لتخليص وسائل الاعلام والاتصال من هذه المشكلات الخطيرة.[1]

ان حرية الإعلام والاتصال بأوسع معانيها تمثل إمتداداً جماعياً لحرية كل مواطن في التعبير المعترف به كحق من حقوق الإنسان، وحرية الاعلام والاتصال لا يمكن فصلها عن حرية الرأي لأنهما تكونان معاً أساس حرية التعبير، فالمجتمعات الديمقراطية تنهض على اساس مفهوم سيادة الشعب الذي يحدد إرادته العامة رأي عام مطلع، إذ أن حق الرأي العام في أن يعلم، هو الذي يمثل جوهر حرية وسائل الاعلام والاتصال، وان الحرمان من هذه الحرية سينقص من سائر الحريات الأخرى، ويمكن القول إنه من المستحيل ان تتوفر لوسائل الاعلام والاتصال الحرية بدون وجود الديمقراطية وكذلك العكس لأنهما جزء واحد لا يتجزأ وتسهمان معاً من أجل وضع نظام سياسي وقانوني سليم. [2]

اذا يمكن القول، انه اذا لم توجد حرية كاملة ومسؤولة لوسائل الاعلام والاتصال فانه لا توجد كذلك ديمقراطية كاملة، إذ ان حرية وسائل الأعلام والاتصال قد عدت ومنذ مطلع القرن العشرين الشرط الأساس للأنظمة الديمقراطية بمفهومها الليبرالي، لأنها كانت النتيجة الطبيعية لحرية الفكر. [3]

أن توفر حرية الاعلام والاتصال هو الشرط الأساس لبداية العملية الديمقراطية كما يرى أحد الباحثين، ومن الطبيعي أنه لا يمكن تصديق مزاعم أية حكومة بديمقراطيتها أو برغبتها بالتحول الديمقراطي دون أن تتخذ إجراءات واضحة تؤمن حرية الفكر والاعلام والاتصال والتعبير الكاملة دون أي قيود. [4]

---

(1) د. عبد اللطيف حمزة، مصدر سابق، ص44-45.

(2) د. فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مصدر سابق، ص83-85.

(3) د. ابراهيم الداقوقي، قانون الإعلام، نظرية جديدة في الدراسات الاعلامية الحديثة، بغداد، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 1986م، ص211.

(4) سعد الرفيعي، تعقيب عام حول محلات النزاع في طريق التحول الديمقراطي، ضمن مناقشات ندوة مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، في كتاب مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص216.

لقد اصبحت حرية الاعلام والاتصال، ولاسيما بعد ظهور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، أساس التجديد والتطور والنمو الديمقراطي في العالم، إذ ان حرية الاعلام والاتصال يمكن ان تسهم في تحقيق التقدم والرخاء، والسلام، لأن المشاركة الشعبية وتعبئة الجهود هي أساس الانتماء والولاء، والتقدم والرخاء والتنمية للوطن، والسلام والتضامن العالمي، وكل ذلك يتطلب ان يحقق للمواطن انواع المعرفة كلها ليكون مشاركاً محققاً للديمقراطية، ومن هنا فان حرية الاعلام والاتصال ليست حرية رجال الاعلام والاتصال وحدهم بل حرية المواطنين جميعاً، لقد أصبحت حرية الاعلام والاتصال أداة هامة لمراقبة وتصحيح أخطاء السلطات الأخرى فهي مكملة لها من أجل تحقيق الحرية الكاملة للوطن والمواطن، فأجهزة ووسائل الاعلام والاتصال ليست مرآة للإنجازات الإيجابية فقط، بل عليها أن تنشر الحقائق كاملة. (1)

ويمكن القول ان تحقيق حرية الاعلام والاتصال، يستلزم عدم خضوع وسائل الاعلام والاتصال (لرقابة سابقة من جانب السلطة، ولا تقبل هذه الرقابة في جميع الاحوال حتى في الظروف الاستثنائية، كحالات الحرب والطوارئ إلا على مضض وفي أضيق الحدود). (2) لذا لا يجوز فرض قيود على حرية وسائل الاعلام والاتصال الا لأسباب واعتبارات رئيسة، كمقتضيات الدفاع الوطني، وضرورات المصلحة العامة، أو كل ما يدخل في صالح المصلحة والأخلاق والآداب العامة، مع الحرص على تجنب تجاوزات خطيرة حتى لا تقتل حرية باسم حريات أخرى. (3)

ان تمتع وسائل الاعلام والاتصال بالحرية المسؤولة وتخلصها من قيود الرقابة، يمكن ان يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز دور الاعلام والاتصال في المجتمع الديمقراطي المعاصر، ويتيح من جانب آخر للجماعات والفئات التي يتكون منها المجتمع حرية التعبير عن آرائها ومواقفها وتطلعاتها من خلال وسائل الاعلام

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص172.

(2) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، مصدر سابق، ص54.

(3) د.فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مصدر سابق، ص86.

والاتصال الجماهيرية ومن دون أن يفرض عليها التسلط او الرقابة، وهو ما يتفق مع أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال في هذا الشأن.

ومن المفيد الإشارة هنا، الى ان أحد الباحثين يحدد حرية الاعلام والاتصال من الناحية الدستورية في ثلاثة جوانب وهي:

1- عدم خضوع وسائل الاعلام والاتصال لرقابة سابقة من جانب السلطة لأن هذه الرقابة السابقة تعني التنازل عن هذه الحرية، بل ان هذه الحرية لا توجد إذا ما وجدت هذه الرقابة السابقة، وهذه الرقابة السابقة غير مقبولة في جميع الأحوال، وكما سبق وتم الإشارة الى ذلك، اذ حتى في الظروف الاستثنائية كحالات الحرب والطوارئ فأن هذه الرقابة يجب الا تقبل إلا على مضض وفي أضيق الحدود.
2- تحديد المجال الذي يخول المشرع تقييد حرية الاعلام والاتصال فيه، بمعنى الا يكون في وسع المشرع إبرام تشريعات تجرم مالا يستلزم صالح المجتمع تجريمه.
3- حق الفرد او الجماعة في إصدار الصحف وإنشاء محطات الاذاعة والتلفزيون دون اعتراض من السلطة. [1]

في حين ان ويلبور شرام يحدد ثلاث زوايا لحرية الاعلام والاتصال وهي:

1- حرية المعرفة: وهي الحق في الحصول على المعلومات اللازمة حتى يستطيع المواطن تنظيم حياته والحصول على قدر من المشاركة في الحكم، وهذا الحق انما هو حق اجتماعي يخص الجمهور عامتهم.
2- حرية القول: وهي الحق في نقل المعلومات بحرية وتكوين رأي في أي موضوع والمناقشة حوله، وهذا الحق هو ما يقصد به حرية الإعلام والاتصال، وهو بدوره حق جمهرة الناس ولكن تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرية.

(1) د. عماد عبد الحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1985م، ص110.

3- حرية البحث: وهي الحق في اتصال وسائل الاتصال بمصادر المعلومات التي يجب معرفتها وتقديمها، وهذا حق للمجتمع ايضاً، ولكن يقوم به الباحثون الأساسيون في المجتمع الآن، أي وسائل الاعلام والاتصال، ولعل هذا الحق هو أكثر الموضوعات محلاً للشكوى اذ بدونه لا تستطيع وسائل الاعلام والاتصال القيام بمسؤولياتها الخاصة بالحرية في المعرفة، ويرى شرام ان المسؤولية الاساسية لوسائل الاعلام والاتصال هي الدفاع عن هذه الحريات الثلاث دون توقف، والا يكون دفاعها ضد تدخل الحكومة فحسب، بل كذلك ضد أي تدخل من أي جماعة داخل الدولة او من خارجها او من القوى المؤثرة في داخل وسائل الاعلام والاتصال ذاتها، ويؤكد ان افضل وسيلة للدفاع عن الحرية الآن بالنسبة لوسائل الاعلام والاتصال انما هي المسؤولية، وهذه هي المعضلة الهامة، أي إيجاد التوازن بين الحرية والمسؤولية.[1]

ويمكن القول بالاستناد الى ما تقدم، انه يلزم لحماية حرية الاعلام والاتصال ان يعرف رجال الاعلام والاتصال الوسائل التي تكفل لهم مقاومة قيود حرية الاعلام والاتصال ولاسيما منها قيود الرقابة المباشرة وغير المباشرة، فالحرية ليست هبة مجانية، بل تتطلب الكفاح لحمايتها والمحافظة عليها، وان حرية الاعلام والاتصال تتطلب من رجال الاعلام والاتصال التخلص من الرقابة الذاتية. وأن لا يفرضوا بأنفسهم القيود على أجهزة الاعلام والاتصال، وعليهم ان يقدموا ما يعرفونه مع مراعاة المسؤولية بالا يعتدوا على حرية وخصوصية الآخرين وحقوقهم المشروعة، أي التوفيق بين الحرية والالتزام بالقانون وعدم الإساءة الى الآخرين، فلا حرية بلا مسؤولية، ولا حرية من طرف واحد، بل يلزم تحقيق الحرية للجميع وأن تمارس على قدم المساواة بهدف إتاحة الفرصة لسماع الرأي الآخر، إذ أن حرية المواطن تتمثل في جانب اساس منها في ان يحصل على كل

(1) د. سامي عزيز، الصحافة مسؤولية وسلطة، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، 1981م، ص59-60.

المعلومات التي تؤثر على حياته اليومية وتحقق المشاركة في اتخاذ القرار، وحرية الاعلامي هي في حصوله على المعرفة على شكل حقائق ووثائق وإزاحة السرية عنها، وله الحرية في نشرها أو اذاعتها، لذا فأن التحكم في المعلومات من قبل الهيئات او الشركات المتخصصة ومصادرها سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، هو عمل ضد حرية وديمقراطية الاعلام والاتصال ومن الخطأ أن يظن البعض ان المعلومات هي بمثابة رصيد تحت ايديهم، وليست حقاً لكل من يحتاج إليها من المواطنين. [1]

فالإعلامي يتعذر عليه (ممارسة حق الاعلام ان لم يتوفر لديه حق الوصول إلى مصادر المعلومات حتى يستطيع تأدية واجبه نحو المواطن بايصاله بالمعلومات التي يحق له الحصول عليها حتى يستطيع تكوين الرأي والمشاركة في الحوار الديمقراطي، وتكون هذ الحتمية ديناً لكل مواطن على المجتمع والسلطات العامة)[2].

ولذلك فأن على وسائل الأعلام والاتصال الجماهيرية، ان تقبل مسؤولياتها كناقل عام للمعلومات والمناقشات، ويجب على تلك الوسائل ان ترحب بالأفكار والاتجاهات المخالفة او المناقشة لاتجاهاتها واتجاهات المحررين، ويجب ان تقدم تلك الأفكار للجمهور وتلفت نظره إليها، وهذه هي أحدى الأساليب المهمة لحماية الديمقراطية من التهديدات التي تواجهها. [3]

وعلى هذا فيمكن القول ان تحقيق حرية الاعلام والاتصال والتي تعد من إحدى أهم مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، يتطلب من وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ان تتيح تدفق المعلومات كافتها الى المواطنين، وأن تكون امينة في عرضها للقضايا والموضوعات التي تتصدى لها، فضلاً عن إتاحة الفرصة للآراء ووجهات النظر كافة للتعبير عن نفسها من خلال هذه الوسائل.

---

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص170-173.

(2) د. فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مصدر سابق، ص84.

(3) د. جيهان رشتي، الاعلام والمجتمع، مصدر سابق، ص29.

وفضلاً عما تقدم، فأن تحقيق حرية وديمقراطية الاعلام والاتصال، يتطلب توفر عناصر ومبادئ أخرى، لا تقل أهمية عن مجموعة العناصر والمبادئ التي سبق وتم التطرق إليها وتتجلى أهمية هذه العناصر والمبادئ في ان تحقيق حرية وديمقراطية الاعلام والاتصال لا يكتمل تماماً إلا بتمامها، وتتمثل تلك العناصر والمبادئ بتحرير أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال من سيطرة الحكومة والاحتكارات، وضمان الحق في الاتصال وضمانات وحقوق الإعلاميين ومسؤولياتهم، وسيتم تناول هذه العناصر والمبادئ كل على حدة وكما يلي:

1- تحرير أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال من سيطرة الحكومة والاحتكارات:

إن أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال الحرة والمستقلة، تعد أساس وجوهر ديمقراطية الاعلام والاتصال، وذلك بما تتيحه لاتجاهات الرأي كافة في التعبير عن نفسها وأهدافها ومواقفها، وبما توفره للمواطنين من معلومات ومعارف تعد ضرورية لتمكينهم من التجاوب مع متطلبات المشاركة الإيجابية والتفاعل بشكل سليم مع التعددية الثقافية والدينية والسياسية التي باتت تشكل احدى السمات الأساسية للمجتمعات المعاصرة، وتساعد أجهزة ووسائل الأعلام والاتصال الحرة والمستقلة ايضا على غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها مساهمة بذلك في تكوين رأي عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم، وممارسة التضامن الجماعي بما يقوي قدرتهم في مواجهة إمكانات الدولة الهائلة، فضلاً عن مساعدتها في تأكيد قيم الحوار والتسامح والتراضي على حلول وسط من خلال وسائل التنافس السلمية. [1]

لذا يمكن تأكيد تحرير أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال من سيطرة الحكومة وتعديل القوانين او المواد والنصوص القانوطنية المنظمة لها لتصبح أجهزة اعلامية واتصالية مستقلة وحرة، تتمثل فيها التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية كافة، وتحصل من خلالها الاحزاب السياسية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب، والغاء الرقابة الحكومية على وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ـ عدا ما يتعلق بالآداب العامة وضرورات المصلحة الوطنية القصوى ـ وفتح الباب أمام حرية تملك

(1) أ. عبد الغفار شكر، و د.محمد مورو، مصدر سابق، ص87-88.

واصدار الصحف وانشاء محطات الاذاعة والتلفزيون، يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق حرية وديمقراطية الاعلام والاتصال، وبما يؤدي الى تعزيز دور الاعلام والاتصال في المجتمع المعاصر، وتعزيز مسيرة الديمقراطية السليمة. (1)

وعلى هذا فان قيام أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال بمنأى عن سيطرة الدولة أمر ضروري لضمان حريتها (وتأكيد لديمقراطية الاعلام والاتصال، ولكن ليس معنى ذلك ان تسيطر المصالح الخاصة أو التجارية على وسائل الاعلام والاتصال وتعمل لمصالحها المختلفة... ـ ذلك ـ أن اقتصاديات السوق الحر لها بعض آثار سلبية على وسائل الاعلام والاتصال، وهنا تتدخل الحكومة لا لتسيطر ولكن لتنظم وتمنع الاحتكار والاستغلال، وتطبق القانون لتنظيم هذا العمل الإعلامي والاتصالي ليعمل بحرية وديمقراطية بعيداً عن سيطرة أصحاب الاحتكارات او الأفراد، فأن أي سيطرة من هذا النوع هي في الحقيقة ضد حقوق الأفراد بل ضد حقوق المجتمع). (2)

لذا فأن على وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ان تحمي نفسها على الدوام من طغيان رأس المال والاحتكارات، اذ لا ينبغي لها أن تكون خاضعة لمشيئة رجل بعينه، هو صاحب رأس المال ليكون المتصرف الحقيقي في أمورها، والموجه الوحيد لسياساتها واتجاهاتها، على ان ذلك أن جاز بالقياس الى وسيلة اعلام واتصال واحدة فقط، فانه لا يجوز بالقياس الى مجموعة من وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية تتبع كلها لمؤسسة واحدة، ويتحكم فيها جميعاً صاحب أكبر قدر من الأسهم التي انشأت او اشتركت في بناء هذه المؤسسة. (3)

ان من يملك وسيلة الاعلام والاتصال هو الذي يوجهها، سواء كان المالك نظاماً سياسياً أو مؤسسة تجارية أو هيئة اجتماعية أو علمية أو غير ذلك، الا انه في الحالات جميعاً، وكما يرى احد الباحثين، فان الانظمة السياسية هي صاحبة التأثير

---

(1) حسين عبد الرزاق، الديمقراطية، في كتاب مصر وقضايا المستقبل، القاهرة، سلسلة كتاب الأهالي، جريدة الأهالي، العدد (60)، ايلول، 1997م، ص52.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص71-72.

(3) د. عبد اللطيف حمزة، مصدر سابق، ص93.

الأساس على وسائل الاعلام والاتصال وتوجهها، وتمارس الدولة ذلك غالباً من خلال سلطتها، ذلك ان السلطة هي التي تنشئ النظام الإعلامي والاتصالي وقد تقوم مباشرة بالادارة والتوجيه، او تقوم بتوجيه النظام بصورة غير مباشرة من خلال القواعد التشريعية والقانونية، تاركة لاعضاء النظام، من افراد ومؤسسات مهمة تنظيم شؤون الملكية والادارة والتمويل في اطار هذه القواعد، أذ. ان شكل نظام الاعلام والاتصال بابعاده الايديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الذي يحدد مجموعة الوظائف والتوجهات التي يتعين على مكونات النظام ان تؤديها او تتجه نحوها مباشرة لتحقيق أهداف النظام ذاته، وبالتالي فان المعايير القيمية التي لدى قادة النظام الإعلامي والاتصالي هي التي تحدد شكل الادارة والسيطرة والتحكم في مكونات النظام، وتحدد بالتالي اشكال الملكية والادارة والتنظيم والاشراف والتمويل، وعلى هذا فان النظام السياسي في هذا المجتمع أو ذاك يؤثر تأثيراً فعالاً في تحديد شكل ملكية وتمويل وإدارة وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية. [1]

ويمكن القول في ضوء ما تقدم ان العبرة ليست بأشكال الملكية والإدارة والتوجيه والتمويل، وانما العبرة بالتوجه الايديولوجي للنظام السياسي ذاته، وبالتالي التوجه الايديولوجي للنظام الاتصالي (وما إذا كان يتيح للأفراد والجماعات والمؤسسات القائمة في المجتمع حقوقها الاتصالية لاشباع احتياجاتها ومتطلباتها الاتصالية ام لا، وبما إذا كان يوفر الضمانات الأساسية لحقوق الاتصال وما تتطلبه من حريات أساسية فالملكية الفردية لوسائل الاتصال والاعلام لا تضمن بالضرورة حقوقاً اوسع من تلك التي توفدرها الملكية الحكومية او الملكية العامة، وقد تكون شكلاً مزيفاً من أشكال الديمقراطية او الحريات الشخصية في إطار التحكم غير المنظور للسلطة، وقد تنجو من سيطرة جهاز الدولة لتوضع تحت سيطرة رأس المال المستثمر او المعلنين او المصالح الخارجية)[2].

---

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والاعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2001م، ص125-126.

(2) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والاعلام في الوطن العربي ، مصدر سابق، ص126.

لذا يمكن التأكيد بالاستناد الى ما تقدم، ان قيام وسائل اعلام واتصال جماهيرية حرة ومستقلة في هذا المجتمع أو ذاك، يرتبط أشد الارتباط بمدى ديمقراطية النظام السياسي ذاته، والتي سوف تنعكس على توجهات النظام الإعلامي والاتصالي، وبالتالي على طبيعة القواعد التشريعية والقانونية التي تحدد نوع ملكية وآلية عمل وسائل الاعلام والاتصال، وان وجود وسائل الاعلام والاتصال الحرة والمستقلة أي غير الخاضعة لهيمنة وسيطرة الحكومة او الاحتكارات يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق حرية وديمقراطية الاعلام والاتصال وبالتالي تحقيق الديمقراطية السليمة.

2-ضمان الحق في الاتصال:

ان الحق في الاتصال والحصول على المعلومات يجب ان يكون حقاً للجميع [*] دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس أو الرأي أو الموقف السياسي أو الفكري، وبذلك تتحقق المشاركة الإيجابية، وإلا ظلت المعلومات تتدفق من أعلى إلى اسفل، ومن السلطة الى المحكومين، أو من الدولة الأقوى الى الدولة الأضعف، أو من الشعوب الصناعية الغنية الى الشعوب النامية الفقيرة. [1]

ويشار هنا، إلى أنه وعلى الرغم من ان النقاش حول تحديد مفهوم الحق في الاتصال مازال مستمراً ذلك ان هذا المفهوم لم يبلغ بعد شكله النهائي ومضمونه الكامل، وان كانت فكرته قد أصبحت مقبولة من جانب المفكرين الذين ينتمون لنظم

(*) يعد الحق في الاتصال من الأبعاد الجديدة التي تم إضافتها ـ بفعل التطورات الهائلة في المفاهيم العلمية والتكنولوجية ـ الى الحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948م، ومفهوم الحق في الاتصال كان أول من أعلن عنه العالم الفرنسي، جان دارسيه، سنة 1969م، وهو حاجة اجتماعية وحق طبيعي الى جانب مفاهيم أخرى جديدة كالانسياب الحر والمتدفق للمعلومات داخل اطار الاتاحة والمشاركة والتداول المتعدد الاتجاهات للمعلومات، ينظر: د.ليلى عبد المجيد التشريعات الإعلامية، مصدر سابق، ص77.

(1) صلاح الدين حافظ، الصحافة والسلطة في الوطن العربي: حرية الصحافة وديمقراطية الاتصال، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد (48)، تموز ـ ايلول، 1987م، ص7.

مختلفة ويمثلون خلفيات متباينة الا انه يمكن تحديد مفهومه بأنه: الحق في حرية الرأي والتعبير، وهو يتسع ايضا ليشمل الحرية في اخبار الآخرين، والحرية في المعرفة، والقدرة على النقاش والحوار، وسهولة المشاركة في الاتصال، وان كان يتضمن كذلك بعض الالتزامات والمسؤوليات والحق في الاتصال امر أساس ينبغي عدّه حقاً انسانياً مثله مثل الحقوق الإنسانية الأخرى. (1)

ويشتمل الحق في الاتصال على مستويات ثلاثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض، وتتمثل في الآتي:

أ- **حق الفرد في الاتصال: ويشمل:** حرية الرأي والتعبير، وحق الحصول على المعرفة، والرجوع إلى مصادر المعلومات والحصول عليها وإبلاغ أو اخبار الآخرين بها، والحق في الثقافة، وحق المناقشة والمشاركة في الجوار، والحق في النشر او الاذاعة، ويدخل ضمن هذه الحقوق حقوق المهنيين العاملين في ميدان الاعلام والاتصال.

ب- **حق الجماعة في الاتصال:** ويشمل احترام حق المجموعات الأثنية والاجتماعية في الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك على نحو فعال في عملية الاتصال، او الاتصال بالجماعات الأخرى وبما يكفل الاطلاع على تجاربها والانتفاع بتقدمها العلمي والتقني والحضاري والانفتاح على الحضارة الإنسانية.

ج- **حق المجموعة الدولية في الاتصال:** وينطلق من نظرة عالمية لمفهوم حق الاتصال، وتتطلع الى توظيف الاتصال ووسائله لتعزيز الآخاء والتعارف بين وحدات المجتمع الدولي، ويدخل في هذا الاطار، الحق في اخبار الآخرين، والتدفق الحر والمتوازن للإعلام، أي إقامة اعلام دولي متوازن بين الدول المتقدمة والنامية وضبط أسس ومعايير أخلاقية لحق الاتصال في المجال الدولي، والتبادل الثقافي، واحترام حق جميع الشعوب في المشاركة في تبادل المعلومات على المستوى الدولي على أساس الانصاف والعدل وتكافل مصالحها، وحق كل أمة

(1) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، مصدر سابق، ص77-78.

في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات الجماعية لحماية سيادتها والدفاع عن قيمها الاساسية والأخلاقية والثقافية، وإطلاع العالم على مصالحها وتطلعاتها، ويدخل في هذا النطاق ايضاً ما يطلق عليه حق الرد والتصحيح الدولي. (1)

ان الأخذ بمبدأ حق الاتصال يمكن أن يؤدي في التطبيق العملي الى نتائج عدة تؤدي بطبيعتها الى زيادة فعالية الاتصال، إذ ان إتاحة حق الاتصال يمكن ان يفضي الى توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في عملية الاتصال، وبالتالي إتاحة المزيد من فرص التعبير الحر عن الآراء والمواقف ووجهات النظر المختلفة او المتعارضة وهو ما يمثل أساس ديمقراطية الاعلام والاتصال، على انه يمكن القول هنا، ان النتائج المترتبة على الأخذ بحق الاتصال تعتمد على توفير عدد من المتطلبات الأساسية التي تعدّ أساساً متطلبات مسبقة لمباشرة الحق في الاتصال، ومن أهم هذه المتطلبات:

أ- عدم تركيز وسائل الاعلام والاتصال في العواصم والمدن الكبرى، وتهيئة المناخ المناسب لقيام وسائل اعلام واتصال محلية ودعمها.

ب- زيادة كفاءة شبكات توزيع الصحف والمطبوعات المختلفة، ومحطات الاذاعة والتلفزيون، فضلا عن تحديث البنى التحتية في مجال الاتصالات وانشاء المزيد منها كي تغطي خدماتها التجمعات السكانية كافة.

ج- توفير الوسائل وفرص التعبير الخاصة للمجتمعات المحلية كلها، او المتميزة التي تربط بينها عوامل تحدد ذاتيتها سواء كانت جغرافية وعرقية أو لغوية أو مصلحية أو مهنية.

د- توسيع قاعدة اتخاذ القرار وتخفيف القيود البيروقراطية، أي عدم تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي بيروقراطية بعيدة عن العمل

(1) مصطفى المصمودي، الحق في الاتصال في اطار النظام الإعلامي، ورقة قدمت إلى ندوة "حق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ايلول، 1981م، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الشؤون الثقافية، 1981م، ص17-18، وكذلك: د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص47-48.

الميداني وعن الاحساس او الاهتمام بالحاجات الاتصالية والثقافية للجمهور، فضلا عن وضع النظم التي تكفل القدر المناسب من المشاركة الإيجابية من جانب العاملين في أنشطة الاتصال المختلفة.

ه- العمل على تعدد مصادر الاعلام والاتصال والمعلومات، وذلك باتاحة الفرصة لخلق مصادر جديدة ومتنوعة يستطيع الجمهور ان يلجأ اليها للحصول على ما يريد من معلومات وأفكار، وإلغاء القيود القانونية او المادية التي تمنع الجمهور من اللجوء الى هذه المصادر، سواء أكانت محلية أم خارجية، وبذلك تتاح له الفرصة لتكوين آرائه ومواقفه بطريقة إنسانية من غير ضغوط من الالحاح بآراء معينة او منع وصول آراء او افكار بديلة.

و- الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة والمعاقين، والرسائل الاعلامية والاتصالية المناسبة لهم، ووسائل الاعلام والاتصال الأكثر قدرة على التعامل معهم.

ز- المؤامة العادلة والديمقراطية بين حقوق الاتصال وحريات المواطن الاعلامية والاتصالية من ناحية، وقواعد النظام العام والآداب المتعارف عليها من ناحية أخرى.[1]

ونخلص مما كل ما تقدم، أن الحق في الاتصال يعني حق الانتفاع، وحق المشاركة لجميع الافراد والجماعات والتنظيمات (مهما كان مستواها الاجتماعي او الاقتصادي أو الثقافي، وبغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين او موقعها الجغرافي في الانتفاع بوسائل الاتصال وموارد المعلومات على نحو متوازن... وبما يعني ـ إتاحة الوسائل وفرص الانتفاع بها لكل هذه الفرق لكي تتواصل في ما بينها ومع الآخرين، والعمل على عدم حرمان أي منها من هذا الحق، وتحقيق أكبر

(1) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985م، ص81-82، وكذلك: د. راسم محمد الجمال، مصدر سابق، ص30-31، ود. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص325-326.

قدر من المشاركة العامة في العملية الاتصالية بحيث لا يقتصر دور الافراد والفئات الاجتماعية المختلفة على مجرد التلقي عن الوسائل الاعلامية بل يمتد ليتحول الى المشاركة الايجابية في التخطيط والتنفيذ أيضاً) [1].

ويمكن القول في ضوء ما تقدم، إن مبدأ الحق في الاتصال يعد من المتطلبات او الوسائل الأساسية لتحقيق حرية وديمقراطية الاعلام والاتصال.

3- ضمانات وحقوق الإعلاميين ومسؤولياتهم:

أياً كان النظام الذي يعمل الاعلامي في إطاره، لابد ان ينظر للاعلامي على انه في الاصل صاحب رأي وضمير، وأن يتم التعاقد معه على هذه الصفة، فلا يجوز ان يعامل على أنه مجرد عامل خاضع لصاحب العمل او على انه موظف يتدرج في السلم الأداري، وهذا ما يسمى بشرط الضمير، وفي ضوئه يحق للإعلامي ان يطالب بإعلامه بأية تغييرات تحدث في ملكية وسيلته او داخلها، وعلى العموم فان حقوق الإعلامي او المهني في مجال الاعلام والاتصال يمكن ان تتحدد في أمرين هما: ضمانات اقتصادية وضمانات تتعلق بممارسة المهنة، وتتعلق الضمانات الاقتصادية: بتوفير وضمان مستوى معيشي لائق للمهنيين وتنظيم حقوقهم المالية والوظيفية بما يمنع عنهم الظلم او الغبن، وتمتد هذه الحقوق أحياناً لتشمل حق الإعلامي في الاشتراك في الإدارة الذاتية لوسيلته الاعلامية والاتصالية وفي عملية اتخاذ القرارات بها، اما الضمانات التي تتعلق بممارسة المهنة، فهي تتصل بالحقوق والمزايا والحصانات التي ينبغي توفيرها للإعلامي حتى يتمكن من اداء عمله بالشكل المناسب، وحمايته من المخاطر او الاضرار التي قد يتعرض لها اثناء ممارسته مهنته بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لمهنة الاعلاميين، وفي هذا الاطار ينبغي حماية الاعلامي من التعرض للإيذاء البدني كالسجن والاعتقال والتعذيب والاختطاف والقتل وغير ذلك وينبغي ايضا حماية المراسلين العاملين في بلاد أجنبية من الإجراءات الانتقامية التي قد تتخذ ضدهم كسوء المعاملة او الاعتقال أو القتل أو التعذيب أو الطرد إذا ما ارسلوا تقاريراً لا ترضي البلد التي

(1) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، مصدر سابق، ص79-80.

يعملون بها فضلا عن ذلك يجب توفير الإمكانات للإعلامي للوصول الى المعلومات والحصول عليها، والاطلاع على الوثائق والبيانات وضمان حرية الحركة للإعلاميين وحرية نقل المعلومات دون عقبات او عراقيل. [1]

وفضلاً عن ذلك، يجب تحريم التعطيل الاداري للصحف، او إغلاق محطات الاذاعة والتلفزيون، والأخذ بنظام المحاسبة اللائقة للاعلاميين، على ان تكون محاسبة قضائية مكفولة بشروط قانونية عادلة، مع ضمان ان تتم هذه المساءلة او المحاسبة اولاً امام نقابتهم، ويقتضي ذلك ايضاً حماية التنظيم النقابي المنتخب انتخاباً حراً وديمقراطياً والحفاظ على استقلالية التنظيم النقابي، وكفالة هذا الحق الديمقراطي في الانشاء والنشاط. [2]

أما فيما يتعلق بالتزامات ومسؤوليات الاعلاميين، فيمكن القول ان الحرية الاعلامية والاتصالية ليست مطلقة وأن الوجه المقابل لها هو المسؤولية، لذا فأن ما يتمتع به الإعلاميون من حقوق وضمانات توجب عليهم بالمقابل ان يلتزموا بمجموعة من المسؤوليات والالتزامات اثناء ممارستهم لمهنتهم. وتتمثل تلك المسؤوليات والالتزامات في الآتي:

أ- **الالتزامات والمسؤوليات المهنية:** ويقصد بها الالتزامات والمسؤوليات الخاصة بطبيعة المهنة وأسلوب أدائها، وتتمثل في عدد من العناصر منها: نقل الانباء بدقة دون تحريف او تشويه، وذكر الحقيقة من غير مراوغة او تستر، والالتزام بالموضوعية والصدق، وعدم الخلط بين الرأي والخبر، واحترام أسرار المهنة.

ب-**الالتزامات والمسؤوليات الأخلاقية:** أي المسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام بآداب وأخلاقيات المهنة، ويدخل في إطارها احترام كرامة البشر وسمعتهم، وعدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد وجعلها بمنأى عن العلانية، والالتزام بمستوى أخلاقي عال وان يتمتع الاعلامي بالنزاهة،

(1) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الاعلامية، مصدر سابق، ص56-58.

(2) كامل زهيري، حرية الصحافة بين النظرية والتطبيق، مجلة فكر للدراسات والبحوث، القاهرة، العدد السابع، السنة الثالثة (اكتوبر) تشرين الأول 1985م، ص128-129.

ويمتنع عن كل ما يسيء للمهنة، وعلى الإعلامي ايضا أن يمتنع عن القيام باعمال تجسس لصالح أية جهة تحت ستار واجباته المهنية.

ج- **الالتزامات والمسؤوليات القانونية:** وهي مجموعة الالتزامات التي يفرضها على الاعلاميين القانون ويعاقبهم جنائياً في حالة مخالفتها، ويمكن تحديد أبرزها: بالالتزام باحكام القانون، والامتناع عن التشهير او الاتهام بالباطل والقذف والسب، وعدم التحريض على أي عمل غير قانوني ضد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص، وعدم نشر أو إذاعة أمور من شأنها التأثير في سير العدالة حتى تتوافر الضمانات للمتهمين والمتقاضين في محاكمة عادلة أمام قاضيهم الطبيعي، فلا يجوز محاكمتهم على صفحات الصحف أو عبر شاشات التلفاز أو أثير الإذاعة قبل حكم القضاء، وكذلك الامتناع عن نشر أنباء جلسات المحاكم السرية.

د- **الالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية:** ويقصد بها المسؤوليات التي يقبل الإعلامي طواعية الالتزام بها لإحساسه بمسؤوليته الاجتماعية، وتتمثل:- في ان يتصرف الاعلامي بشكل مسؤول اجتماعياً، ويحترم مسؤوليته ازاء الرأي العام وحقوقه ومصالحه، والالتزام بالقيم الثقافية المقبولة للمجتمع، والامتناع عن نشر أو تقديم الموضوعات الخليعة أو التي تحرض على الأجرام والانحرافات الجنسية وتحبذ المخدرات وما إلى ذلك، وعدم الدعاية للحرب أو الحض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية، والتي تشكل تحريضاً على العنف، والامتناع عن نشر أو إذاعة المعلومات المناهضة للمصلحة الوطنية ويدخل في هذا الأمور الخاصة بالأمن القومي والأسرار الرسمية التي تحظر كل الدول ـ مهما كان نظامها السياسي ـ افشائها، والامتناع عن نشر المعلومات التي قد يضر نشرها بالحياة الاجتماعية، وقد تضيق هذه المحظورات او تتسع حسب ظروف كل بلد وحجم الحرية المتاحة والمسموح بها في هذا البلد أو ذاك، اذ قد تتسع هذه المحظورات في بعض الحالات لتشمل التحريض على الشغب، والهجوم على الدستور، وإهانة رئيس الدولة،

والاضرار بالعلاقات مع الدول الأجنبية، ونشر الأخبار الزائفة او المغرضة. [1]

ونخلص مما تقدم.. إلى أنه ليست هناك حرية للإعلام والاتصال بدون مسؤولية فالحرية إذاً ليست مطلقة، لذا فأنه ومع تأكيد حرية وسائل الاعلام والاتصال، وحرية تداول الافكار والآراء فأنه لا ينبغي تحبيذ إذاعة او تقديم انصاف الحقائق او الحقائق المشوهة، كذلك فان الحرية لا توجد حيث يكون الاعلام محتكراً، وعلى هذا فأن على سياسات الاتصال ان تضع في اعتبارها حجم الحرية المتاحة لوسائل الأعلام والاتصال الجماهيري، وأن تعي ان حرية الاعلام والاتصال تعد حجر الزاوية في الديمقراطية وتصان هذه الحرية بواسطة القضاء، ولابد من الإشارة هنا، إلى ان بعض المؤتمرات التي عقدت لمناقشة سياسات الاتصال قد أشارت الى الحاجة الى مفهوم جديد لحرية الأعلام والاتصال، يحرر الإنسان والمجتمع بدلاً من إخضاعهما لسيطرة هؤلاء الذين يتحكمون بوسائل الاعلام والاتصال الجماهيري، على ان يساهم هذا المفهوم الجديد في عملية ديمقراطية الاعلام والاتصال، ويعي جيداً حقوق الافراد والشعوب في المعرفة والحصول على المعلومات، والتعبير عن انفسهم وتطلعاتهم، كذلك لابد ان يتناسب هذا المفهوم الجديد مع المستحدثات التكنولوجية الحديثة في الاتصال ومع مستحدثات الحياة المعاصرة في المجالات كافة. [2]

ثالثاً: إتاحة قنوات الاعلام والاتصال لجميع فئات الشعب:

ان من إحدى أهم مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، هو ان يتحول الاعلام الى اتصال، والاتصال المقصود به هنا، هو العملية التي تستخدم الاعلام بانواعه ووسائله للتواصل مع الجمهور باستخدام المناقشة والحوار والاقناع لتتكون بالتالي تنشئة خاصة ومشاركة فعلية في أخذ القرار، فالاتصال هو عملية تنشئة اجتماعية قائمة على الحوار والمناقشة والتدفق الافقي من أكثر من جهة، وأن

(1) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الاعلامية، مصدر سابق، ص59-62.

(2) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، مصدر سابق، ص64.

ما يساعد على إثراء هذه العملية هو المناقشات المستمرة، أذ ان أجهزة الاعلام والاتصال لا تحكم ولا تتحكم وهي ليست سلطة فوق السلطات بل هي وسيلة لسماع صوت الشعب، وعلى هذا فيتوجب عدم استبعاد فئة او فئات معينة من الشعب من قنوات الاعلام والاتصال بمعنى عدم حجب قنوات الاعلام والاتصال عن فئة او فئات من الشعب بناءً على أي تمييز سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي أو لأسباب عرقية أو لغوية أو دينية، فان الحجب المقصود به هنا هو ليس الحجب المتعلق بالجانب التقاني، فهذا قد اصبح والى حد ما خارج نطاق التقنين او التحكم به، وانما هو الحجب المتعلق بالجانب المعرفي والمعلوماتي والذي قد يأخذ طابع التحيز أو التهميش المتعمد من خلال عدم إتاحة أجهزة ووسائل الأعلام والاتصال لجميع فئات الشعب للتعبير عن نفسها وآرائها ومواقفها وأهدافها وتطلعاتها، أو من خلال قيام هذه الأجهزة والوسائل ذاتها بالتعبير عن رأي فئة دون أخرى، او تعطي امتيازاً لأصحاب النفوذ من فئات الشعب المختلفة على حساب الفئات الأخرى، مما قد يترتب عليه حاجز اتصالي "Communication Barrier"، بين من يبثون الرسالة الإعلامية والاتصالية وبين من يتلقونها، وهذا ما يشكل بالتالي عقبة امام تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، أذ ان توفر قنوات الاتصال ووسائله في انحاء المجتمع يدل على ظهور كيان جديد للشخصية يتسم بطابع اجتماعي قوي فاستمرار التدفق في الآراء والاخبار والمعلومات التي تلبي القدر الممكن من احتياجات افراد الشعب، يمكن ان يؤدي الى خلق الانطباع بأن حق الانتفاع بالمعرفة والمعلومات قد أصبح حراً ومتاحاً وان الفوارق الاجتماعية ليس لها تأثير في هذا المجال، ويمكن القول هنا، أن على الاتصال ولكي يتبوء مكانته الاجتماعية التي يستحقها، ان يكون منزهاً عن أي غرض، ذلك لأن الاتصال المنزه عن الغرض هو الذي يحقق الديمقراطية لجميع افراد الشعب،ويمكنهم من المشاركة الفعلية في صنع القرار،وبهذا يتحقق النمو الديمقراطي المنشود، فالنتيجة الحتمية لكل ما تقدم هي ظهور "إنسان جديد" يختلف عن سلفه في طريقة التفكير والفهم

وصنع واتخاذ القرار سواء فيما يتعلق بحياة الفرد اليوميةاو حتى على المستوى القومي للدولة. [1]

رابعاً: اللغة الاتصالية التي تتيح وصول الرسالة الاعلامية والاتصالية:

ان علم الاتصال ـ وكما هو معروف ـ يتعامل مع الرموز التي تحمل في سياق معين معاني محددة ومشتركة بالنسبة لطرفي العملية الاتصالية، فعملية الاتصال تتم عن طريق استخدام الرموز المنطوقة والمكتوبة ذات المعنى الموحد والمفهوم لطرفي العملية الاتصالية وبما يتيح المشاركة الواسعة في عملية الاتصال، (فجوهر عملية الاتصال "Communication Process"، هو المشاركة في الافكار والمعاني والمعلومات، وذلك باعتباره نشاطاً يستهدف تحقيق العمومية او الذيوع أو الانتشار او الشيوع لفكرة او موضوع او نشأة او قضية، عن طريق انتقال المعلومات أو الافكار، أو الآراء والاتجاهات من شخص أو جماعة الى اشخاص أو جماعات باستخدام رموز ذات معنى موحد ومفهوم بنفس الدرجة لدى كل من الطرفين) [2].

ويمكن القول في ضوء ما تقدم، ان المشاركة الواسعة في عملية الاتصال والتي تمثل أساس ديمقراطية الاعلام والاتصال، تستدعي ان تكون هناك "لغة اتصالية"[*] "Communicative language"، تتيح وصول الرسالة الاعلامية

---

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص32-71.

(2) د. حسن عماد مكاوي، ود. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، مصدر سابق، ص9.

(*) هناك من يرى ان اللغة الإعلامية او الاتصالية او ما يطلق عليه إصطلاحاً، لغة الاعلام، هي لغة ذات طبيعة خاصة تتعدد تجلياتها وأنواع الصور التي تتشكل فيها، إذ تبدأ عند أدنى نقطة على خط اللغة لتلبس رداء العامية الصرفة وتنتهي عند أقصى نقطة له لتقبع في أدبيات اللغة الفصحى، وبين هاتين النقطتين تتنوع الاشكال وتتباين الأساليب وتتشاكل المستويات لتكون لنا هذا المزيج اللغوي شديد التشابك الذي نطلق عليه اللغة الاعلامية او

والاتصالية الى الطبقات العريضة من الجماهير، وبالتالي تيسير مشاركتهم في عملية الاتصال، وقد يتعذر أو يصعب على بعض فئات المجتمع كالأميين وأنصاف المتعلمين وغيرهم فهم أو استيعاب مضمون الرسالة الاعلامية والاتصالية وبالتالي المشاركة في عملية الاتصال بسبب عقبات لغوية، لذا فان على من يتعامل أو يعمل في مجال الاعلام والاتصال ان يعرف كيف يستخدم اللغة المناسبة في توصيل رسالته اذ ان اللغة ليست مجرد مجموعة من المعارف، وانما هي اداة للتفاهم يطوعها الإنسان من أجل ان يعبر بها عن احتياجاته، ومعروف ان اللغة تمليها طبيعة الاشياء "Language isdicated by the nature of things" وهي كغيرها من الظواهر الاجتماعية عرضة للتطور في عناصرها المختلفة أي قواعدها، ومضامينها، ودلالاتها، ويسجل تاريخ اللغات التي تستخدم في هذا العصر ومنها اللغة العربية، انها قد شهدت وعبر حقب الزمان المتعاقبة جملة من التغيرات في الأساليب والتعابير المستعملة، وادخلت عليها مصطلحات وألفاظ كثيرة سواء سياسية أو علمية، أو ثقافية، أو اقتصادية، أو حتى عبارات من لغات ولهجات مختلفة، وذلك تماشياً واستجابة للتطورات المتلاحقة في الحياة وفي المجالات كافة، وقد أسهمت وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية في هذا المجال وعلى نطاق واسع في شيوع هذه الأساليب والتعابير التي لم يلبث الكثير منها ان اصبح شائع الاستعمال ومتداولاً في لغة الحديث اليومي وفي الميادين شتى، ومما تجدر له الاشارة هنا، انه ووفقاً للقاعدة التي سبق وتم الاشارة اليها والتي تقول، ان اللغة تمليها طبيعة الاشياء، فان هناك مفردات لغوية قد تجد لها الشيوع والاستخدام الواسع النطاق في حقل ما دون الحقول الأخرى، وهذا ما يمكن تلمسه وبوضوح في لغة التخاطب المستخدمة في كل وسيلة من وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية، اذ تكاد كل وسيلة أن تستخدم في خطابها الاعلامي والاتصالي مفردات خاصة

الاتصالية. ينظر: د. محمود خليل ود. محمد منصور هيبة، انتاج اللغة الاعلامية في النصوص الاعلامية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999م، ص5.

تتواءم مع طبيعتها وخصائصها[*]، ويمكن تلمس هذه الظاهرة أيضاً في أحاديث شرائح وفئات الشعب المختلفة، إذ ان هناك مفردات لغوية تستخدم في أحاديث الجيل الماضي، وأخرى في أحاديث الشباب أو الجيل الجديد، وأخرى في أحاديث العامة وأخرى في حديث الصفوة، ويشار هنا إلى ان الصفوة من فئات الشعب قد لا تريد إلا لغة تتفق مع ثقافتها، لذلك يلزم ان تستخدم أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال اللغة الملائمة مع توضيحها بأسلوب مبسط لبقية فئات الشعب. كذلك يجب ان تكون مفردات لغة الاعلام والاتصال متفقة مع معانيها حتى لا يحدث خلط أو تشويش في توصل الرسالة الاعلامية والاتصالية. [1]

ان الرسالة الاعلامية والاتصالية تهدف في الأساس الى توصيل معلومة أو رأي او فكرة معينة بواسطة الرموز اللغوية، فاذا لم تكن هذه الرموز واضحة الدلالة بالنسبة للمتلقي، فأن العملية الإعلامية والاتصالية سوف تخفق في تحقيق اهدافها، لذا يتوجب على القائم بالاتصال ان يكون محيطاً بالاطار الدلالي للمتلقي، فمن غير الممكن ان ينجح الاعلامي في تأدية رسالته ما لم يعرف حقيقة الاطارات الدلالية للجمهور، ويصمم رسالته الاعلامية والاتصالية التي تهدف الى تزويد الجمهور بالافكار والمعلومات بما يتفق مع خصوصية هذا الاطار، لذا فلابد ان تكون الالفاظ التي تستخدم في صياغة النص الاعلامي والاتصالي واضحة الدلالة وبعيدة عن الغموض، وخالية مما يسمى بالتشويش الدلالي "Semantic Noise"، وهذا النوع من التشويش يحدث نتيجة لعدم فهم الرسالة من جانب المتلقي حتى ولو تم نقل الرسالة بدقة فائقة. وهناك مصادر عدة لهذا النوع من التشويش منها: الكلمات شديدة الصعوبة، واختلاف دلالة الكلمات من المرسل الى المستقبل،

(*) يرى المختصون انه لا يمكن ان يكتب النجاح لمن يتحدث أو يكتب عبر وسيلة إعلامية، واتصالية دون معرفته لطبيعة الوسيلة وخصائصها، ذلك ان فهم طبيعة أية وسيلة وإدراك خصائصها يمثل مفتاحاً للافادة من امكانات كل وسيلة واستخداماتها على النحو الأمثل، وكذلك معرفة القيود والحدود التي ينبغي ان يعمل في إطارها ولا يمكنه تجاهلها أو تجاوزها، ينظر: د.محمود خليل ود. محمد منصور هيبة، مصدر سابق، ص80.

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص42-44.

والاختلاف في فهم المعنى الضمني للكلمة بين المرسل والمستقبل، واختلاف المستوى الثقافي بين كل من المرسل والمستقبل، فضلا عن الجمل شاذة التركيب والتي يصعب على المستقبل إدراك معانيها بسهولة، إذ أن شبكة الألفاظ التي يحتوي عليها النص الاعلامي والاتصالي والتي تستخدم في التعبير عن مجموعة من القضايا والأفكار التي يتضمنها تعكس جوانب على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بالابعاد الدلالية للرسالة الاعلامية والاتصالية، فهي تعكس من ناحية رؤية الاعلام أو الاتصال لقضايا المجتمع أي تعكس العلاقة بين كل من الاعلام والاتصال والمجتمع(*)، وهي من ناحية أخرى تعكس الاطار الايديولوجي الذي تلتزم به الوسيلة الاعلامية والاتصالية في التعبير عن القضايا الاجتماعية،وهي تكشف ايضا عن درجة الدقة والالتزام في التعبير عن الأحداث والوقائع بصورة موضوعية بحيث تستخدم الألفاظ بدلالاتها الحقيقية دون تزييف للواقع. (1)

ويمكن القول بالاستناد الى ما تقدم، ان تحقيق الاتصال الناجح والفعال يستلزم من حركة الاتصال الالتزام بأسس الخطاب الاتصالي(**)، الذي يمثل

(*) هناك من يرى ان أجهزة الاعلام والاتصال يمكن ان تلعب دوراً رئيساً ومن خلال اللغة الاعلامية والاتصالية في توحيد المجتمع وتماسكه الداخلي، وانه قد بات من المهم "دمقرطة اللغة" الاعلامية والاتصالية التي هي ملك للجميع، أذ أن اللغة الاعلامية والاتصالية يمكن ان تسهم في زيادة القدرة على التواصل، وفي تنمية الرغبة في مشاركة الآخرين، وفي تنمية مهارات الحوار مع الآخر، وفي اكتشاف الآخر من خلال اكتشاف الذات، ويمكن لها ايضا أن تسهم في تنمية ملكة الحكم على الامور، وفي تنمية الابداع والخيال، وفي تنمية الشعور بالمسؤولية الفردية، ويمكن أن تسهم في حركة التغيير الاجتماعي وفي تعزيز ثقة المواطن في ذاته ومؤسساته. ينظر: د.نبيل علي، تحديات عصر المعلومات، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م، ص49-145.

(1) د. محمود خليل، ود.محمد منصور هيبة، مصدر سابق، ص209-211.

(**) هناك من يرى ان الخطاب الاتصالي لم يعد اجتهاداً بل ممارسة خطابية متميزة لها شروطها المعرفية وضوابطها العلمية بما يفردها عن الخطابات الإنسانية الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى بما يجعلها اسلوباً علمياً دقيقاً، ذلك لأن الاتصال هو تعامل مع الإنسان

(حصيلة الطرق والأساليب في التعبير عن الذات والافصاح عن القضايا وتجسيد المعلومات والمعاني، اذ هو حصيلة التعبير او التصوير المستمر عن ذات أو قضية بما يقود إلى تكوين فكري في مجال بعينه لدى المجتمع او قطاعات واسعة فيه)[1].

ونخلص مما تقدم إلى ان اللغة الاتصالية المستخدمة في عملية الاتصال والتي تتيح تحقيق الاتصال الناجح من خلال توسيع نطاق المشاركة في عملية الاتصال تمثل إحدى مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، ذلك ان الاتصال الناجح الذي يتيح المشاركة في عملية الاتصال هو أساس ديمقراطية الاعلام والاتصال ووسيلة من أهم وسائل تحقيقها.

خامساً: مواكبة أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال للتطورات التكنولوجية وتطوير بنى الاعلام والاتصال:

وإذ إن من أهداف ديمقراطية الأعلام والاتصال، الوصول الى قطاعات واسعة من الجماهير سواء في المجتمع المحلي أو القومي أو حتى الدولي، فان هذا يستلزم من أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الأعلام والاتصال، أي العمل على توفير واقتناء أجهزة وأدوات حديثة ومتطورة تساير التكنولوجيا المتقدمة مع تيسير اقتنائها، فالتطور في التكنولوجيات الخاصة بالاتصال سريع ويأتي دائماً بكل جديد في هذا الميدان والمتلقي للإعلام والاتصال يسعى وراء كل حديث ومتطور. [2]

عقلاً وعاطفة، وهذا التعامل هو غاية في الدقة نسبة الى أي من أنواع التعامل الأخرى. ينظر: د. هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م، ص234.

(1) د. هادي نعمان الهيتي، اشكالية المستقبل في الوعي العربي، مصدر سابق، ص235.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص48-67.

ان تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال يستلزم من أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال ان تواكب التقدم الهائل والسريع في تكنولوجيا الاتصال (*) في عصر التقنية الرقمية "Digital" التي زحفت على كل وسائل الاعلام والاتصال بلا استثناء، تلك التقنية التي تتيح أعلى درجات الجودة والاتقان والوضوح، مما يجعل من التعرض لوسائل الاعلام او الاتصال متعة وفائدة في آن معاً، وقد أحدثت هذه التقنية تحولات عديدة وكبيرة في تقنية صناعة الاعلام والاتصال من خلال الاستخدام الواسع للتقنية الالكترونية في كل المراحل الانتاجية للمواد الاعلامية والاتصالية، الأمر الذي أحدث تغييرات جذرية في العملية الانتاجية لهذه المواد بكل عناصرها على حد سواء، بحيث اصبحت تعتمد في اغلبها أساسيات التقنية الرقمية بالغة التطور والتي تختلف كل الاختلاف عن أساسيات التقنية التناظرية "Analogue Technology"، التي كانت مستخدمة من قبل في ظل نمط الانتاج التقليدي للمواد الاعلامي والاتصالية، أذ ان النجاح المستمر لوسائل الاعلام والاتصال يعتمد بدرجة كبيرة على قدراتها وعزمها على تطوير وتبني التقنيات الجيدة التي تقوم من خلالها باداء وظائفها المتعددة والمتنوعة ولاسيما وهي تتعرض لمنافسة شديدة ليس من بعضها البعض فحسب بل ومن التقنيات الاتصالية

(*) يمكن القول من منظور اتصالي ان تكنولوجيا الاتصال هي مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية من خلال الحاسبات الاليكترونية ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية، أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان الى مكان آخر وتبادلها. ينظر: د. حسن عماد مكاوي، و د. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، مصدر سابق، ص65.

الجديدة(*)، والتي بدأت تسود وعلى نطاق واسع ومنها تقنية الوسائط المتعددة "Multimedia"، والوسائط الفائقة "Hyper- Media" عبر الانترنيت وغيرهما من وسائل ووسائط الاتصال البصرية التي حولت الحاسبات الآلية اليوم الى وسائل عرض وتجسيد للمعلومات المختلفة، بابعادها الثلاثة: النصية والصوتية والمرئية، وان سعي وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية للحفاظ على نجاحها المتحقق وعلى جمهورها أو لأجل حصد المزيد من النجاح وكسب المزيد من الجمهور، كان وما يزال هو الدافع الأول لاتجاه هذه الوسائل نحو محاولة تحديث تقنياتها الانتاجية وتجهيزاتها الفنية، إلى حد يمكن معه القول ان استخدام طرق وتقنيات جديدة يعد أمراً جوهرياً لنجاح هذه الوسائل إن لم يكن لبقائها، بمعنى ان نجاح وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ـ ان لم يكن بقاؤها ـ يتوقف على مدى مواكبتها للتطورات

(*) يغلب على الوسائل والوسائط الاتصالية الجديدة طابع الاستخدام الفردي، بما يعني اتجاهها نحو تفتيت الجمهور "Demassification" من خلال إتاحة عدد هائل من الرسائل الاتصالية الموجهة الى جماعات صغيرة أو أفراد، ان التوجه الفردي لهذه الوسائل والوسائط، وميلها الى تفتيت الجماهير الضخمة الموحدة الى شظايا "Fragmentation"، يجعل من المنازل مراكز أساسية لاستقبال المعلومات والترفيه التي يختارها الافراد من بين بدائل عديدة وفي الاوقات التي تناسبهم تماماً، ان امتداد هذه الظاهرة مع ما قد تنطوي عليه من مخاطر تفتيت الاتصال، قد يؤدي الى تضييق اهتمامات الافراد ونقص الخبرات المشتركة التي يحققها الاتصال الجماهيري الذي يحرص على توجيه الرسائل الموحدة للجماهير العريضة "Massification"، فضلاً عن انه قد يؤدي إلى صعوبة التفاهم بين طبقات المجتمع نتيجة تقلص الوسائل التي تحقق الوحدة والاندماج بين الجماهير، فضلا عن ذلك فان انتشار الوسائل والوسائط الجديدة مع ما يصاحبها من كلفة باهضة قد يؤدي الى توزيع المعلومات = =والترفيه على نحو سيئ حيث تتاح المعلومات لمن يقدر على امتلاك قنواتها ويستطيع تحمل نفقاتها، على حين يحرم منها فئات كثيرة لا تقدر على امتلاك هذه المعلومات، على الرغم من حاجتها الشديدة بسبب قصور الإمكانات المادية. ينظر: د. عماد حسن مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1997م، ص18-20.

التكنولوجية المتقدمة. وعلى اتجاه العاملين فيها نحو استثمار هذه التكنولوجيا وحسن توظيفها في ممارستهم لعملهم ولتطوير ادائهم بشكل مستمر مستفيدين مما تتيحه هذه التكنولوجيا عامة وتكنولوجيا الاتصال خاصة. (1)

ويمكن القول ان هذه التكنولوجيا المتقدمة قد أحدثت ثورة في نظم الاتصال وحولت العالم الى قرية عالمية الكترونية يعرف الفرد فيها بالصوت وبالصورة وبالكلمة المطبوعة كل ما يحدث فور وقوعه، هذا فضلاً عما تتيحه من إمكانات لم تكن معروفة من قبل لبلوغ جمهور غفير ومتنوع. (2) وهذا ما يسهم من ناحية في تعزيز دور الاعلام والاتصال في حياة المجتمع، ومن ناحية أخرى في توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في عملية الاتصال وهو ما يتواءم مع أهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال في هذا الجانب وبالتالي فان مواكبة أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال للتطورات التكنولوجية المتقدمة يعد امراً مهماً لتحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال.

ان الحديث عن مواكبة أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال للتطورات التكنولوجية المتقدمة لابد ان يقود إلى الحديث عن بنية الاتصال التي تعني: مجموعة المؤسسات والمرافق وأجهزة الخدمات المساندة والتي تكون في مجموعها مكونات النسق الاتصالي "Communication system"، فتقييم كفاءة البنية لأي نظام اتصالي انما يستند على تنوع المؤسسات التي تكون النسق الاتصالي "Variety ofinshitutions" وعلى المقدرة الانتاجية لمؤسسات النسق الاتصالي، ففي أي نظام اتصالي يفترض وجود عدد كاف من المؤسسات والأجهزة المساندة لعملها وهذه تكوّن المقومات الأساسية لذلك النظام، وكلما تعددت وتنوعت هذه المؤسسات كلما أمكن الحديث عن بنية اتصالية متكاملة. (3)

---

(1) د. سعد الغريب النجار، تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003م، ص15-19.

(2) د. حسن عماد مكاوي، و د.محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، مصدر سابق، ص71-78.

(3) د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص77.

ان أي نظام اتصالي يحتاج لكي يتطور وينمو الى عدد من القدرات والكفاءات التكنولوجية الاتصالية، ومنها ان يكون للمجتمع مقدرة علمية اساسية تتمثل في البحث العلمي المجرد والبحث العلمي التطبيقي لتطوير وسائل الاتصال، فمن خلال البحوث العلمية والتجارب تتراكم قاعدة اساسية من المعرفة ينجح من خلالها المجتمع في تطوير وسائله الاتصالية، ومنها كذلك توفير المواد الخام اللازمة لتشغيل وسائل الاتصال الجماهيرية والحصول على منتجها النهائي، وتوفير التمويل الاقتصادي للحصول على هذه المواد استيراداً او تصنيعاً، وفضلاً عن ذلك فينبغي ان يمتلك المجتمع المقدرة الصناعية لكي ينتج - وبشكل ضخم وكاف لتغطية الاحتياجات المستمرة - مدخلات وأجهزة ومعدات الاتصال ووسائله او التمويل اللازم لشراء تلك المنتجات جاهزة، ولابد للمجتمع ان يمتلك من خلال التصنيع او الشراء كميات كبيرة من المواد الخام والمواد المصنعة إذا ما أريد لوسائل الأعلام والاتصال ان توظف بشكل أمثل، [1] بيد ان هذا وحده غير كاف لنجاح النظام الاتصالي، اذ لا بد ان يقترن امتلاك المعدات والاحتياجات التكنولوجية، وتوفر المرافق الاضافية والترتيبات المؤسسية بقدرة مؤسسات النظام الاتصالي على أداء الوظائف المناطة بها داخل الدولة وخارجها وهو ما يستلزم تطوير عملية انتشار وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية، أي توسيع مساحة انتشار هذه الوسائل داخل وخارج نطاق الدولة، وتطوير آلية العمل والتشغيل الذاتي لوسائل الاعلام والاتصال بمعنى عدم الاعتماد على وسائل الاعلام الدولية ولاسيما في التقاط الاخبار وجمع المعلومات وتغطية أحداث العالم على امتداد الكرة الأرضية، هذا فضلاً عن التوسع في تلبية الاحتياجات الاتصالية للأغلبية الساحقة من المواطنين عن طريق اتاحة ممارسة حقوق الاتصال مثل الحق في الحصول على المعلومات، والحق في اعطاء المعلومات، والحق في المشاركة في عملية الاتصال، بمعنى توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في تبادل الآراء والأفكار

(1) د. حسن عماد مكاوي، و د. محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، مصدر سابق، ص73-74.

والمعلومات والتجارب وبما يؤدي الى خلق الحوار والتفاعل وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية اتخاذ القرار. [1]

كذلك يتطلب نجاح النظام الاتصالي، العمل على تطوير قنوات اعلام واتصال جديدة ومتنوعة، وتزايد وتنوع الرسائل الاعلامية والاتصالية التي تغطي المجالات كافة، وتشجيع اشتراك الافكار والآراء في إثراء الحوار وصياغة المقترحات ازاء القضايا والمشكلات التي تمس حياة المواطن، أي إتاحة المجال لمختلف الآراء المتباينة حول هذه القضايا والمشكلات، ذلك ان الاهتداء الى الحقيقة في جميع المسائل الحيوية ولاسيما الخطيرة منها (انما يكون بالتوفيق بين آراء متناقضة وغايات متنافرة، وقلما يوجد عقل واحد له من سعة الإدراك وحب الانصاف ما يمكنه من التوفيق بين تلك المتناقضات توفيقاً عادلاً دقيقاً. وانما يهتدي الناس الى الحقيقة بفضل الصراع القائم بين خصوم يناضلون تحت رايات متعادية ويدافعون عن مبادئ متناقضة، فاختلاف الآراء هو السبيل الوحيد لتنوير كل ناحية من الصواب وايضاح كل وجه من الحقيقة). [2]

ونخلص مما سبق، الى ان نجاح النظام الاتصالي يتوقف على كفاءة بنى وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية، وممارساتها، وأدواتها، وعلى مدى تيسرها، بمعنى ان نجاح النظام الاتصالي انما يعتمد على نجاح وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية في بلوغ اهدافها وأداء وظائفها ولاسيما منها الوفاء باحتياجات الاتصال الذي كان وما يزال حاجة اساسية وضرورة قصوى للمواطن، وعماد للنظام الاجتماعي، اذ ان نجاح هذه الوسائل في تلبية الاحتياجات الاتصالية للجمهور يشير من جانب الى اتجاه هذه الوسائل نحو التعبير عن المصالح والأحداث والأهداف والتطلعات المختلفة، ومن جانب آخر الى اتاحتها وافساحها المجال لاسهام ومشاركة أوسع للأفراد والجماعات في عملية الاتصال، مما يعني ان الجمهور قد أصبح شريكاً فاعلاً في الاتصال لا مجرد مستمع صامت، وان هذه الوسائل قد

(1) د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص58-78.

(2) عبد الفتاح إبراهيم، حرية الرأي والفكر، بغداد، دار الحوراء للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص106.

أصبحت أدوات وقنوات للتعبير عن مشاركة الجمهور في الحياة العامة، [1] وهذا ما يعبر بوضوح عن أهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال في هذا المجال، ومن هنا فان "كفاءة بنية الاعلام والاتصال"[*]، وما يرتبط بها من مؤسسات وأجهزة مساندة، ومقدرتها على نجاح النظام الاتصالي، تعد من المبادئ والوسائل الهامة لتحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال.

سادساً: المضمون الإعلامي والاتصالي الملبي لاحتياجات الطبقات العريضة من الجماهير:

يمكن القول ان المضمون الاعلامي والاتصالي لا يقل أهمية عن مجموعة العناصر الأخرى التي تشكل أسس نجاح النظام الاتصالي في أية دولة من الدول، وبالتالي فهو يمثل إحدى أهم مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، ومن هنا يتعين على المضمون الإعلامي والاتصالي[*]، الاهتمام بتلبية الاحتياجات

---

(1) د.محمد مصالحة، مصدر سابق، ص58-61.

(*) هناك من يرى، ان تطوير وتوسيع البنى الأساسية للإعلام والاتصال (أمر لا يمكن الاقلال من أهميته، اذ هو يكفل توسيع الخدمات الاعلامية والاتصالية بحيث تشمل اقليم القطر كله، ويغطي الكيان السكاني كله، بما يوفر شكلاً من اشكال ديمقراطية الاتصال ولكن ما ينبغي التحذير منه هو ان يظل الاهتمام بهذا القطاع على هذا النحو المستمر الذي يقابله قلة او عدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى التي تساويه في الأهمية). ينظر: د.راسم محمد الجمال، مصدر سابق، ص49.

(*) هناك من يقدم ثلاثة مداخل لتفسير المضمون الاعلامي والاتصالي واسلوب عمل الاعلاميين، وتتمثل في الآتي: المدخل الأول: يركز على الاعلاميين أنفسهم سواء في مجالات الصحافة او الاذاعة او التلفزيون، فهم اصحاب القرار الأخير في اختيار المعلومات والاخبار التي يرغبون في توصيلها الى الجمهور، ولهم ايضا حرية تجاهل ما لا يرغبون في توصيله الى الجمهور، ولذا فأن لديهم رؤية حول تفسير ما يحدث، فضلا عن ان لديهم الحرية في وضع المعلومة او الخبر في السياق الذي يرونه مناسباً، المدخل الثاني: يرى ان

الاعلامية والاتصالية العديدة والمتنوعة للقطاعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع، ولاسيما تلك القطاعات التي لا تتوافر لها فرص الوصول الى موارد الاتصال مثل اولئك الذين يعيشون في مناطق نائية، او الاميين، أو النساء، أو كبار السن او المعوقين وغيرهم، كذلك ينبغي على المضمون الاعلامي والاتصالي أن يأخذ في الاعتبار المبادئ والقواعد التي تشكل طبيعة المجتمع ووظائفه واحتياجاته وهي مبادئ وقواعد توجه سلوك النظام الاتصالي. (1)

وفضلاً عما تقدم، ينبغي على المضمون الاعلامي والاتصالي، ان يتسم بالتنوع والتجدد المستمران، والانفتاح الفكري الذي يخلق عوامل الابتكار والابداع، ويبتعد عن التنميط والجحود، مع ضرورة المحافظة على الأصالة، وعلى هذا المضمون ايضا ان يحقق الديمقراطية الثقافية، وأن يعمل على إعادة صياغة النمط الثقافي للمجتمع، وعلى تنسيق شؤون المعرفة وتغذية الذاكرة الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بتجميع ومعالجة واستخدام المعلومات، وأن ينتقي ما هو أصلح واكثر فائدة لتطوير او تعزيز السلوك الحميد السوي لدى جميع افراد الشعب، وإذا كانت الديمقراطية الثقافية تتعارض مع الارستقراطية الثقافية، فان تقديم مضامين تحمل

التقانة تحدد المضمون الإعلامي والاتصالي، وصاحب هذا المدخل هو مارشال ماكلوهان صاحب مقولة "الوسيلة هي الرسالة" فالتغيرات الأساسية في انماط تفكير وسلوك الجماهير هي تغيرات في الإدراك الناتج من الوسيلة نفسها بغض النظر عما تنقله من مضمون، والنتيجة الطبيعية لذلك هي ان هناك وسائل اتصالية معينة أكثر ملاءمة لنقل مضامين معينة. المدخل الثالث: يرى ان المؤسسات الاعلامية عبارة عن مؤسسات تجارية في سوق تتمتع باحتكار القلة "Olijo Polistic" وتتوقف عوائدها وأرباحها بشكل أساس على مصدرين هما: الاعلان والتوزيع او الانتشار، ولهذا المدخل أساسان: الأول: ان المضمون الإعلامي يستجيب أساساً للمتطلبات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الضغوط الناشئة من المعلنين، الأساس الاخر: ان اصحاب المؤسسات الاعلامية يملون المضمون الاخباري على الوسيلة بعدّهم ملاكاً لها. ينظر: د. بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مصدر سابق، ص75.

(1) د. راسم محمد الجمال، الاتصال والاعلام في الوطن العربي، مصدر سابق، ص47-50.

بصمات ثقافة غريبة عن المجتمع او لا تتفق مع اصوله وتقاليده، أو قوالب تعتمد على الثقافات الأجنبية وتعكس قيماً وأساليب حياة غير مألوفة في بعض الاحيان بالنسبة لأفراد المجتمع، قد يسبب ضرراً كبيراً، لكن هذا لا يعني رفض أي مضمون اعلامي واتصالي تطغى عليه قيم ثقافية أجنبية، فليست كل ثقافة وافدة شراً وليست كلها خيراً، ولكن على المختصين ان ينتقوا بعقل متفتح وفكر مستنير كل مفيد ومبدع وخلاق، وكل ما يمكن له ان يثري الثقافة المحلية ويزيدها ازدهاراً، مع تجنب كل ما يتعارض مع الثقافة المحلية، أو يمكن له ان يعرضها للخطر او يعمل على اجتثاث جذورها، أذ أن ما تحمله وتقدمه بعض المضامين من كم لا يفيد أو علم لا ينفع او جهل واسفاف، وابتذال للقيم هو مجهود كبير ينتج عنه الضرر اذ قد يهدد ثقافة وسلوك وعادات وتقاليد افراد المجتمع، او قد يؤذي مشاعرهم، او قد يؤدي في بعض الاحيان إلى اغترابهم عن حضارتهم، دون ان يستطيعوا في الوقت نفسه التكيف والتأقلم مع ما تحمله هذه المضامين، وعلى هذا يتوجب على المختصين السعي الدؤوب نحو تحسين نوعية المضامين الاعلامية والاتصالية وانتاج مضامين أكثر خصوبة وايجابية، تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للمجتمع وتقاليده وموروثاته الثقافية، وتواكب في الوقت نفسه متطلبات وآفاق العصر الجديد. [1]

وعلى المضمون الاعلامي والاتصالي ايضا، ان يقدم رواية، صادقة وشاملة وذكية لاحداث اليوم في سياق يعطيها معنى، وأن يشتمل على تغطية الآراء والمواقف، والظروف لفئات المجتمع المختلفة، وان يكون بمثابة منتدى يوفر عرض وتبادل التعليقات والانتقادات، وان يحرص على عرض وتوضيح أهداف المجتمع وقيمه، وان يكون مواكباً لمجريات الاحداث والتطورات في المجتمع، فضلا عن ذلك ينبغي على المضمون ان يتسم بالموضوعية، والحيادية، والتوازن، والنزاهة التي تستدعي بحسب معيار الاخلاقيات الذي قدمته جريدة الواشنطن بوست الأمريكية- الصراحة والكلمات المباشرة، وعدم حذف حقائق ذات أهمية كبيرة وان لا يضم المضمون معلومات لا علاقة لها بالموضوع على حساب حقائق

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص56-62.

مهمة، وأن لا يقوم بوعي او لا وعي بتضليل المتلقي او خداعه، وان لا يخفي المحرر او الكاتب او المراسل انحيازه او عواطفه وراء كلمات ايحائية. [1]

ان وسائل الاعلام والاتصال المحايدة وغير المنحازة والمسؤولة، ينبغي ان تكون محك الاداء ومعياره، لذا يجب التركيز على مشاركة جميع المواطنين في عملية الاتصال المفتوحة، والتأكد من دقة الاخبار والحقائق والمعلومات، وتعدد وجهات النظر، وثراء التحليلات لتحقيق التوازن والموضوعية، والتأكد من المصادر من أجل الحفاظ على المصداقية والدقة. [2]

سابعاً: الأداء الإعلامي والاتصالي الجيد:

يمثل الأداء الاعلامي والاتصالي الجيد عنصراً فاعلاً من عناصر نجاح النظام الاتصالي، ويمثل في الوقت ذاته إحدى مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، وتجدر الاشارة هنا، إلى ان هناك صيغة عالمية لتقييم الأداء الاعلامي والاتصالي يمكن من خلالها رصد إيجابيات هذا الأداء وسلبياته، وهي صيغة يمكن تطبيقها على وسائل الأعلام والاتصال الجماهيرية، ولاسيما الصحف في أي مكان من العالم دون الارتباط بسياق سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي وتشمل هذه الصيغة معايير داخلية ومعايير خارجية للتقييم، وتتمثل المعايير الداخلية للأداء الإعلامي والاتصالي الجيد في:

أ- العناية بالتحرير الجيد والتصويب للاخطاء.
ب- العناية بالجوانب المتعلقة بالشكل وطريقة العرض والتقديم.
ج- الحرص على اللغة.
د- الإنتاج ألطباعي أو الإذاعي أو التلفزيوني الجيد.
ه- التوازن في المادة الإعلامية والاتصالية المقدمة.
و- العناية المستمرة بتطوير وتنمية الجهاز التحريري.

---

(1) يوخن رافلبرغ، مصدر سابق، ص163-164.

(2) جورج حواتمه، قصة الجوردان تايمز ودورها في تطوير الصحافة الأردنية، في كتاب دور الاعلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص210.

ز- الحرص على أتباع سياسة تحريرية ثابتة.

ح- الترحيب بالنقد الداخلي والخارجي.

أما المعايير الخارجية فهي:

أ- معدل الاقتباس أو الاشارة الضمنية الى المواد الاعلامية المنشورة والمقدمة عبر الوسيلة الإعلامية والاتصالية في وسائل الاعلام والاتصال الأخرى.

ب- سمعة الوسيلة الإعلامية والاتصالية في الدوائر السياسية والدبلوماسية والحكومية.

ج- سمعة الوسيلة الإعلامية والاتصالية في الدوائر الأكاديمية.

د- مكانة الوسيلة الإعلامية والاتصالية بين الاعلاميين والمؤرخين، فضلا عن معيار آخر يتعلق بالصحافة المقروءة، وهو معدلات الاشتراك في الصحيفة من قبل المكتبات ومراكز المعلومات. [1]

وهناك صيغة معيارية أخرى للأداء الاعلامي والاتصالي في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية، وتتضمن تلك الصيغة المبادئ التالية:

أ- الاهتمام بحق الجمهور في المعرفة من خلال تقديم التغطية الاعلامية الشاملة للأحداث.

ب- الاهتمام بالخدمة العامة او الموضوعات المفيدة والقابلة للتطبيق في الحياة اليومية.

ج- التعددية والتنوع في الأخبار والآراء.

د- مقاومة الضغوط الخارجية.

ه- فصل الاخبار عن الآراء.

و- الدقة في التغطية وفي صياغة العناوين.

ز- الاعتماد على جهازها التحريري.

ح- الاستقرار الاقتصادي.

ط- العناية بتطبيق استراتيجيات مختلفة للتطوير من خلال: الاهتمام باختيار افضل العناصر من المحررين والمصورين والمخرجين والمراسلين وغيرهم، والاهتمام بالتنمية البشرية لهم، والعناية

(1) د. محمود علم الدين، الفن الصحفي، مصدر سابق، ص249.

بأوضاعهم الاقتصادية، فضلا عن ذلك، الاهتمام برجع الصدى او التغذية المرتدة، وخلق صلات مع الجمهور من خلال فرق عمل ميدانية تتابع شكاوي الجمهور ومشاكلهم، ومن خلال المجالس الاستشارية التي تجتمع بشكل دوري لمناقشة الاداء، وتضم شخصيات عامة ولها مكانتها في المجتمع، وكذلك تقبل النقد الذاتي والخارجي ومناقشته، وكذلك رفض قبول أي عطايا او هدايا. (1)

ان تحقيق الديمقراطية في ميدان الاعلام والاتصال، وبالتالي قيام وسائل الاعلام والاتصال بالدور المناط بها في العملية الديمقراطية، يستوجب قيام المؤسسات الاعلامية والاتصالية بوضع خطط استراتيجية لتطوير الاداء الاعلامي والاتصالي (وتدريب الملاكات الاعلامية بناءً على فلسفة وأخلاقيات وقيم اعلامية تنبثق منها مفاهيم الحرفية، والمسؤولية والمصداقية، واعداد برامج التدريب الأخرى الفنية والصحفية، لكي تتمكن من تقويم الاداء الاعلامي، وبيان مدى تلبيته لحاجات المرحلة الديمقراطية، ومدى انعكاس متطلبات هذا الاداء على مدخلات العملية التدريبية) (2).

ويمكن القول بالاستناد الى ما تقدم، ان التدريب الاعلامي يعد متطلباً اساسياً بل ولا غنى عنه لتطوير الاداء الاعلامي والاتصالي، وبالتالي لنجاح وسائل الاعلام والاتصال في اداء دورها المطلوب في المجتمع الديمقراطي، وعلى هذا، ينبغي على المؤسسات الاعلامية والاتصالية، ان تضع خطط تدريب منظمة ومدروسة لاعداد الإعلامي المستجد وتهيئته، أو لاعادة تأهيل أو زيادة مهارات الاعلامي الأقدم، كذلك يجب ان يشمل التدريب جميع الملاكات التي تسهم في انتاج الرسالة الاعلامية والاتصالية، كالملاكات الهندسية، والتقنية والفنية، والإبداعية، واللغوية..الخ،إذ أن قضايا التدريب الإعلامي تكتسب بعداً اضافياً في المجتمعات الديمقراطية، لاسيما المجتمعات التي مازالت في أوائل طريق التحول الديمقراطي،

(1) المصدر نفسه، ص249-251.

(2) زيد الرفاعي، التدريب الاعلامي في الأردن: واقعه ومعوقاته، في كتاب دور الاعلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص124.

وذلك نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه وسائل الاعلام والاتصال في عملية التحول الديمقراطي، فضلا عن دور هذه الوسائل في مراقبة صحة مسار العملية الديمقراطية من خلال إطلاع جمهور المواطنين على مجريات الأمور، وإعلامه بما يجري حوله، ليقوم كل مواطن بدوره بالمساهمة في المسيرة الديمقراطية بشكل فاعل مبني على معرفة وعلم بهذه المجريات. (1)

ان وسائل الاعلام والاتصال معنية في ظل مجتمع ديمقراطي بتقديم مواد اعلامية للمواطنين فيها تحد وأصالة حتى تحفز تفكيرهم، وحتى تتحول رؤيتهم الى رؤية مستنيرة، وهذا يتطلب وجود مصادر معلومات متميزة تكون في متناول يد الاعلاميين ويسهل عليهم الرجوع إليها، ويتطلب ايضاً وجود كتاب واعلاميين مؤهلين تأهيلاً عالياً، فضلا عن ذلك فانه لأمر أساسي ان يكون لدى كل مؤسسة اعلامية واتصالية وحدة للبحث والدراسة والاستقصاء مزودة بكفاءات وخبرات مميزة من الباحثين، اذ لم يعد كافياً وفي ظل مجتمع ديمقراطي ان ينقل الخبر فقط دون ان تحلل مكونات هذا الخبر وتأثير كل مكونة من هذه المكونات على أفراد المجتمع الديمقراطي واذا ما كانت هناك قضية تؤثر على حياة المواطن، فلابد من إجراء مقارنة لبيان التغيرات والتعديلات التي تنشأ عن تطبيق او تبني هذه القضية، ليس فقط مقارنة مع التشريعات القائمة بل ايضاً مقارنة مع الدول المجاورة وحتى الدول في العالم التي فيها معالجة لمثل هذه القضية. وهناك بعض القضايا التي قد يلزم فيها استطلاع رأي المواطنين الذين يتأثرون بهذه القضية وربما إجراء استفتاء لهذا الأمر، وكل هذا مرتبط بوجود هذه الوحدة المهمة جداً للبحوث والدراسات، لذا لابد من ان يعطى انشاء واستحداث وحدة كهذه أولوية، ولابد من تخصيص اموال معقولة لهذا الأمر. (2)

---

(1) المصدر نفسه، ص123-124.

(2) محمد حمدان، ضمن مناقشات الندوة التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، بعنوان، دور الاعلام في الديمقراطية: حالة الاردن، عمان، 27-28 ايلول، 1994م، في كتاب دور الاعلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص43.

وفضلاً عما تقدم، يمكن من خلال وحدة البحوث والدراسات المشار اليها القيام بعملية تقييم مستمر وبشكل دوري للتعرف على رجع الصدى للأداء الاعلامي والاتصالي من خلال توظيف بحوث الاتصال الجماهيري وتطبيقاتها المختلفة في المجال الاعلامي والاتصالي، ويمكن لهذه البحوث ان تفيد المؤسسات الاعلامية والاتصالية في زيادة فعالية ادائها الاعلامي والاتصالي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة عن اداء الوسيلة الاعلامية والاتصالية من حيث: محتوى الوسيلة وتوجهها وشكلها الفني، وسمات الجمهور واتجاهاته، وطبيعة اعلانات الوسيلة، وغير ذلك من المعلومات التي يمكنها معاونة الاجهزة المختلفة داخل المؤسسة الاعلامية والاتصالية في اختيار البدائل المناسبة لكل قرار تنوي اتخاذه، ووضع خططها وسياساتها المستقبلية التي تكفل لها تحقيق أهدافها.

2- زيادة فهم العاملين في اجهزة الوسيلة المختلفة لمجموعة المتغيرات المحيطة بعملهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والادارية الى جانب تعريفهم بردود فعل ادائهم الاعلامي في الأساس.

3- مساعدة جمهور الوسائل المستقبل للرسائل الاعلامية والاتصالية على مزيد من فهم الظاهرة الإعلامية والاتصالية، وتكوين نظرة نقدية وموقف انتقائي يساعدانه في حل مشكلة الاختيار ثم الاستيعاب والفهم كمقدمة لعملية المشاركة وهذا يساهم في تحقيق ما يطلق عليه الآن في العالم "Media Literacy" أو عملية التعلم الاعلامي او محو الأمية الإعلامية. [1]

ونخلص مما سبق إلى ان نجاح وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية في اداء دورها الايجابي في المجتمع الديمقراطي، وبالتالي تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال يستلزم وجود اشخاص مدربين يستطيعون جعل انظمة وسائل الاعلام

(1) د. محمود علم الدين، الفن الصحفي، مصدر سابق، ص245-246.

والاتصال الجماهيرية، تعمل بشكل مرضٍ فنياً، فبدون طاقم فني ـ من التقنيين ـ لتشغيل المعدات وصيانتها، وطاقم تحريري لاعداد المحتوى ووضعه في الشكل الفني المناسب، وطاقم اداري لمعالجة عمليات النظام اليومية، لا تعمل وسائل الاعلام والاتصال بشكل فعال، مما يتطلب برنامجاً مستمراً لتجنيد وتأهيل وتعليم وتدريب ملاكات بشرية جيدة،[1] بناءً على فلسفة وقيم اعلامية واخلاقيات ايجابية.

ثامناً: الشروط والمواصفات والخصائص التي يجب أن يتحلى بها العاملون في مجال الإعلام والاتصال:

هناك شروط ومواصفات وخصائص يجب ان يتحلى بها اولئك العاملون في مجال الاعلام والاتصال، وكذلك العاملون في هذا الجهاز الاعلامي الذي يقوم بهذا العمل على مستوياتهم المختلفة، وهذه الشروط والمواصفات والخصائص يجب ان تتوفر جميعها دون خلل او نقصان، اذ انها تعدّ إحدى أهم ركائز وأسس تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال، وهي تتحدد بما يلي:

1- يجب ان يكون رجل الاعلام والاتصال مثقفاً ثقافة عالية، وان يكون متحضراً ولبقاً وليس مجرد متعلم ولكنه متسع المعارف والمدارك، وان يكون قادراً على نقل ثقافته للآخرين.

2- ان يكون حراً ومتحرراً من الخوف والاستبداد سواء من ناحية السلطة أو من ناحية أي فرد من الافراد، أي ان يكون متحرراً من الخوف والخشية من الاعتقال او السجن او القمع او التعذيب، وان يكون منزهاً لا تغريه شهوة المال، ولا يستطيع أحد ان يشتري ضميره او يشتري آراءه وتوجهاته، وان يكون متحرراً من الخوف من ان يتعرض للقتل، وان يكون متحرراً من الخوف من ان تتعرض اسرته للتعذيب أو القتل أو السجن كوسيلة لابتزازه حتى يذعن للسلطة، ويجب ان تكون لديه

(1) د. حسن عماد مكاوي، و د.محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، مصدر سابق، ص75.

القدرة على تحرير الآخرين، وان يحطم العقبات والعراقيل التي تعترض حريتهم.

3- ان يكون معلقاً جيداً وقادراً على التعليق على الاحداث والانباء التي ترد بشأن المواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، وان يكون محللاً جيداً وقادراً على تحليل الافكار، والانباء بصورة فعالة وبارعة ودقيقة وان يكون قادراً على إجراء حوار مع الآخرين لكي يقنعهم بوجهات نظره وتوجهاته وان يكون متحدثاً شيقاً ولبقا قادراً على جلب السعادة والمتعة للآخرين، وعند القيام بذلك يجب ان يتوخى الحذر من ان يبدو ممثلاً وانما عليه ان يبدو، كمعلق جيد على الاحداث، ومحلل بارع للانباء ومتحدث مقنع يصل حديثه من القلب إلى القلب.

4- ان يكون مبتكراً ولديه النزعة والقدرة على الابتكار، بمعنى ان يكون رجلاً متعدد المواهب والاتجاهات والجوانب، وان يكون متعدد الانشطة والاهتمامات.

5- ان يكون تقدمياً ويتحلى بالافكار التقدمية، وان يكون مخلصاً وتلك صفة يحمد المرء عليها.

6- ان يكون صادقاً مع نفسه ومع الآخرين، وان يتجنب الكذب ولا يلجأ للأكاذيب لكي يغطي موقفاً من المواقف، وان يتمتع بقدر كبير من التوازن النفسي، وان يكون مخلصاً ومدافعاً صادقاً عما يؤمن به، ويجب الا يكون متهوراً أو ارعناً أو سطحي التفكير، وانما يجب ان يكون منجزاً ومركزاً في كل ما يتعامل معه.

7- يجب ان يكون واسع المعرفة بكل ما تنطوي عليه الكلمة من معنى وان يكون متفتح الذهن وليس منغلقاً، ويجب ان يكون معلماً ومتعلماً وان يتسم بصفة البحث والتقصي، وان يتسم تفكيره واهتماماته بالعالمية بحيث تشمل العالم بأسره.

8- يجب ان يكون رائداً في فعل الخير للآخرين، ورائداً ومبشراً لكل الافكار والاشياء الجديدة في مراحل الحياة المختلفة، وان يكون له حضور في الاتجاهات المختلفة ، وان يكون اجتماعياً وينأى بنفسه عن الانحياز لمجموعة او جماعة على حساب الجماعات الأخرى.

9- يجب ان يكون مدركاً ومؤمناً بالنواحي والجوانب الانسانية، وان يكون اجتماعياً وميالاً الى التعايش والتواجد بين الآخرين، وان ينبذ العزلة والانطواء، وهذا يعني انه يتصف بعدم الانانية، ويجب ان يكون مؤدباً ومهذباً منتقياً لألفاظه مراقباً لتصرفاته وافعاله، وان يحظى بصفة القبول عند الآخرين وان يتمتع بالحضور الاجتماعي، فضلا عن انه يجب ان يكون بعيد النظر ويتصف بالرؤية والحكمة، وان يكون معبراً ومؤكداً ومتألقا.

10- يجب ان يكون جديراً بالثقة وهذا يتأتى من احترامه لذاته وللآخرين وبالتالي يستحوذ على احترامهم وثقتهم. وان يكون مسؤولاً ومقدراً للمسؤولية ويعطيها حق قدرها، وان يكون شجاعاً مقداماً، وان لا يخشى في الحق لومة لائم طالما ظل متمسكاً بفعل الخير وسائراً على الطريق الصحيح، سواء فيما يتعلق بافكاره او سلوكياته، وأن يكون متحمساً ومدافعاً غيوراً عن حقوق الإنسان التي تنطوي على احترام الحياة والبشر، وان يأتي ذلك في مقدمة أولوياته.

11- يجب ان يكون مخططاً جيداً. وان يؤمن بأهمية التخطيط في أي شيء يقدم عليه او يفكر فيه، وان يكون ذكياً متقد الذهن سريع البديهية، وان يكون قادراً على التعامل مع مختلف المواقف والاحتمالات وان يكون قادراً على السيطرة على الازمات والمشاكل التي يتعرض لها، وان يحاول ايجاد حل لها.

12- يجب ان يتصف بالسمات النبيلة المهذبة. وان يتمتع بالحاسة الفنية في أحاسيسه ومشاعره، وان يكون مقسطاً منزها، وأن يكون من اصحاب المبادئ، وان يكون عادلاً نزيهاً وان يكون ضميره يقظاً، وان يكون

متواضعاً وان يخامره الشعور والاحساس بأنه للشعب ومن الشعب، وليس من طبقة الصفوة، والا يكون عدوانياً في تصرفاته وأقواله وأفعاله، والا يكون مبالغاً وينأى بنفسه عن المهاترات ويجب ان لا يكون مهوناً او مهولاً.

13- يجب ان يكون محترماً وجديراً بالاحترام وان يحظى باحترام الجميع سواء من يعمل تحت قيادتهم او من يعملون تحت قيادته، ويجب ان يكون جاداً بمعنى ان لا يكون ساخراً في تصرفاته، وان يكون طاهراً عفيفاً ومحتشماً بسيطاً وان يتمتع بسمعة حسنة.

14- يجب ان يكون نابهاً ذواقاً وانيقاً لبقاً، وان يكون بارعاً ورائعاً في اسلوب ادائه.

15- يجب ان يكون مؤمناً بسيادة القانون. وان تكون لديه النزعة للبناء والتعمير وليست النزعة للهدم والتخريب. (1)

وفضلاً عما تقدم، فانه يتوجب على الاعلامي ان يحوز على ثقة جمهوره واحترامه وان يتصف بالموضوعية والمصداقية والجرأة، وهذا يستدعي ان يكون الاعلامي واسع الافق والثقافة مطلعاً على الفنون والآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية صادقاً يدفع الناس الى الثقة به، وديناميكياً نشيطاً في عمله، جريئاً في قول الحق، فضلا عن ذلك، ينبغي على الاعلامي ان يلم بفلسفة الاتصال الجماهيري وفنونه إلماماً كافياً، اذ ان الاعلامي الناجح هو ذلك الشخص الذي يستطيع التعبير عن المعاني تعبيراً صحيحاً ومناسباً، فيستحوذ على انتباه المتلقين، ويثير اهتمامهم، ويكسب ودهم وتعاطفهم وتفاعلهم مع المعاني التي يريد ايصالها اليهم، وهذا يتطلب من الاعلامي ان يعرف افضل الأساليب الاتصالية لإثارة اهتمام الجمهور برسالته، وان يعرف خصائص ذلك الجمهور وصفاته واختيار القناة المناسبة لايصال رسالته إليه، وان يدرك اهمية انتقاء الرموز التي يتعامل معها، ذلك ان هذه الرموز هي الجسر الذي يصله بالمتلقين، فضلا عما تقدم، ينبغي على الاعلامي ان يمارس عمله في اقصى حدود المسؤولية والوعي الكامل لنتائج

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص25-29.

عمله، اذ ان اختياره لمعلومات بعينها من هذا الفيض الهائل من المعلومات التي ترد اليه ومن ثم اعدادها بصيغة مناسبة، ثم تمريرها عبر البوابة الأخيرة الى الجمهور المتلقي، يعني ان الاعلامي قد مارس عملاً سيكون له اثر في حياة الناس واذواقهم، ذلك ان المعلومات التي تتناقلها وسائل الاعلام والاتصال ولاسيما تلك التي تتصف بالاستمرارية، تلعب دوراً في تكوين معارف الجمهور وانطباعاته، وربما تؤدي في النهاية بعد مناقشتها مع الذات والغير الى تشكيل الصور العقلية التي تحدد تصرفات الانسان. (1)

ويجب التأكيد هنا، على انه ينبغي على الاعلامي ان يعمل على الحفاظ على مبادئ المجتمع ومقوماته، وان يحرص على التمسك بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق واداب المهنة، وعلى عدم انتهاك حق من حقوق المواطنين او المساس باحدى حرياتهم، فضلاً عن الالتزام بميثاق الشرف الاعلامي، والامتناع عن الانحياز الى الدعوات العنصرية او الدعوة الى امتهان الأديان أو كراهيتها او الطعن في ايمان الآخرين او ترويج التحيز او الاحتقار لأي من طوائف المجتمع، وعلى الاعلامي ايضا ان يحرص على عدم الجمع بين عمله الإعلامي ومهمة جلب الاعلانات او الحصول على أية مبالغ مباشرة او غير مباشرة او مزايا عن نشر الاعلانات بأية صفة. (2)

ان كل ما تقدم، يوضح وبشكل جلي، مستلزمات تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال أي متطلبات قيام ووجود اعلام واتصال ديمقراطي حر، يعمل بحرفية ومهنية، ومسؤولية ومصداقية وكفاءة، ويؤدي دوره ومسؤولياته في المجتمع الديمقراطي المعاصر، وفي عملية التحول الديمقراطي او في مراقبة مسار العملية الديمقراطية، وفي الحد من العيوب والسلبيات الناتجة عن تطبيقاتها.

(1) أ.د. عصام سليمان الموسى، مصدر سابق، ص92-93.

(2) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الاعلامية، مصدر سابق، ص120-121.